تقرير
الأمين العام
عن أعمال المنظمة

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية : الدورة الرابعة والأربعون

الملحق رقم ١ (A/44/1)

الأمم المتحدة

نيويورك ، ١٩٨٩

[الأصل : بالاسبانية والانكليزية والفرنسية]
[١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩]

تقرير الأمـين العام عن أعمـال المنظمة

أولاً

منذ خمسين عاماً خلت ، وفي مثل هذا الشهر بالذات ، كانت أوروبا غارقة في صراع لم يلبث أن امتد إلى غيرها من القارات وأصبح معروفاً باسم الحرب العالمية الثانية . ولما كانت هذه الحرب قد اشتعلت ولـمَّا لم يمض على حرب سبقتها سوى ربع قرن ، فقد كشفت بشكل صارخ عن الطبيعة المدمرة للنظام الدولي الذي كان سائداً في ذلك الوقت . وحفز الخراب الشديد الذي سببته كل الدول ذات السيادة وقتئذ على توحيد صفوفها لتبدأ بداية جديدة تماماً في العلاقات الدولية . وعندما وضعت الحرب أوزارها أقامت هذه الدول الأمم المتحدة لترسي للسلم أساساً أكثر توطداً .

وخلال معظم الفترة التي انقضت منذ ذلك الوقت ظل مدى توطد هذا الأساس الجديد أو مدى احتمال صموده في مختلف الطوارىء مسألة غير محسومة .

وليس ثمة شك في أن السلم اكتسب معنى وبُعداً لم يكونا له من قبل ـ وخاصة بُعد المسعى المتعدد الأطراف . ولا يمكن لأي نظرة واقعية إلى تجربة البشرية منذ عام ١٩٤٥ حتى الوقت الحاضر أن تتجاهل ما طرأ على المسرح العالمي من تحول يعكسه وجود الأمم المتحدة وعملها . فبرعاية هذه المنظمة تشكل جدول أعمال دولي يشمل جميع المسائل التي توليها الأمم اهتماماً مشتركاً ، وتحقق تغير هائل في الحياة الدولية تم تقبّله ، على العموم ، سلمياً .

على أن هذا المجهود كله ظلت تعتوره في الصميم فجوة واسعة لم تكن فجوة مؤسسات . فأخذ الغموض يكتنف الجواب على السؤال الجوهري عن مدى منحة السلم العالمي وديمومته . وأصبح الأمن العالمي رهينة للحرب الباردة . وبسبب هذا تعذر بحث أي قضية رئيسية من قضايا الحرب والسلم بحثاً موضوعياً . وهكذا تعقدت المنازعات ؛ وخيضت الحروب بالوكالة ؛ وأصبحت التوترات مزمنة . ودخلت لغة الحوار السياسي مجازات وخطابيات توحي باقتراب «المعركة الفاصلة الكبرى» . وقد أفاضت تقارير سابقة في بيان أثر السياسات التي تولدها حالة العلاقات هذه على الأمم المتحدة . وأقل ما يقال فيها إنها تركت الأمم المتحدة في موقف الانتظار ـ انتظار أن يستحث المنطق السليم وديناميات الوضع العالمي العودة إلى الطريق الذي رسمه ميثاقها لتصريف الشؤون الدولية .

ولم يكتمل انقضاء سنتين بعد منذ أن بدأنا نشهد بوادر هذه العودة . فقد بدأت الكتلتان الرئيسيتان تبحثان في دأب عن أسس للسلم المستتب بينهما . ويسّر للتصميم المتزايد الذي أبداه الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن على العمل معاً بذل مجهود دبلوماسي هادف نحو تسوية بعض المنازعات التي طال أمدها . وفي سياق المساعي الإقليمية أيضاً يجري بذل محاولات واتخاذ مبادرات هامة للتوفيق بين المواقف المتعارضة أو التوصل إلى حلول وسط بينها . وثمة وعي عميق بوجود جيل جديد من المشاكل تشترك جميع الأمم في مواجهته .

وكان العام قيد الاستعراض في معظمه عام تعزيز وتوسيع لهذه الاتجاهات والجهود . ولقد ذكرت سلبيات المرحلة السابقة لأؤكد مدى ودرجة التحول الذي نشهده الآن ، وهو تحـول ما كان لـه ، بحكم طبيعته ، أن يأتي مفاجئاً أو سلساً . فالمشاكل التي كان ينبغي أن تحل منذ سنوات ، لم تظل فحسب دون حل بسبب الخلافات بين الدولتين العظميين بل ازدادت تعقيداً بإضافة مشاكل فرعية إليها . على أن هذه المشاكل تجري الآن ، وبعد سنوات من الإحباط ، معالجتها بصورة جدية . ويمكن أن نستفيد من افـتراض أن هذا يعني نهاية عهـد المواجهات العقيمة الذي بدأ بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة . ولكن ، رغم سهولة إطلاق هذا الافتراض ، فهو من النوع الذي لا يظل طافياً إلّا على مدّ من الأعمال التي تثبت صحته .

ثانيـاً

وخلال العام المنصرم ، اشتركت الأمم المتحدة بصورة مكثفة في الأنشطة الرامية إلى إحلال السلم في مناطق العالم المضطربة . وكان دورها يعتبر ، ولا يزال ، أساسياً في تسوية المشاكل التـي بـدت منذ فترة ليست ببعيدة ، مشاكل مستعصية الحلول . والواقع أنه يجري الآن التماس مساعدة المنظمة العالمية بشكل لا مثيل له في تاريخها . فقد حدث تغير ملموس مبعثه الإدراك بأنه إذا أريد إيجاد حلول دائمة للمشاكل الدولية ، وجب أن تقوم هذه الحلول على مبادىء مقبولة عالمياً على النحو الوارد في الميثاق . ولا يسعني هنا إلا أن أسجل إحساسي العميق بالرضا لتجدد الثقة هذا في التعددية وأجهزتها . واليوم يضطلع ممثلو الأمم المتحدة وأمينها العام ، في شتى أرجاء العالم ، بمهام مضنية من أجل السلم ، كما أن زياراتي الشخصية لمناطق الصراع المختلفة تركت في نفسي انطباعاً قوياً بعظم الثقة الموضوعة في المنظمة وجسامة المسؤولية الملقاة على عاتقها . وإن العمل على تحقيق هذه التوقعات لا إحباطها لأمر بالغ الأهمية للسلم .

وكان تحقيق الاستقلال لناميبيا هدفاً أساسياً من أهداف الأمم المتحـدة ، وبالنسبة لي شخصياً ، شاغلاً لا يبارح فكري . وكان هذا العام عاماً أحرز فيه تقدم كبير نحو بلوغ ذلك الهدف . ذلك أن إنشاء فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال فوق التراب الناميبي والجهود الجاري بذلها لإجراء انتخابات حرة ونزيهة تحت إشراف ومراقبة الأمم المتحدة ، تشكل واحدة من أهم العمليات التي اضطلعت بها المنظمة العالمية وأكثرها تحدياً لقدراتها . ونجاح العملية يتوقف على

الاحترام الدقيق لجميع أحكام خطة الأمم المتحدة وترتيبات وقف إطلاق النار وما يتصل بها من تعهدات . وحتى وقت كتابة هذا التقرير ، لا تزال هناك مشاكل خطيرة يتعين التغلب عليها . على أن الجهود المتعددة الأطراف التي يبذلها مجلس الأمن والأطراف المعنية والأمانة العامة قد أوصلتنا إلى مرحلة يجب أن نعتبر فيها تنفيذ خطة استقلال الإقليم ، رغم الصعوبات الكثيرة في الماضي والحاضر ، مسألة لا عودة عنها .

ويجدر بنا في هذا السياق أن نكرر أن فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال ، الذي لا يملك عنصره العسكري أي صلاحيات إنفاذ ، يحتاج إلى تعاون كامل من الأطراف التي يجب عليها جميعاً أن تحترم التزاماتها باستمرار وأن تتقيد بدقة بالاتفاقات وأطر التفاهم التي التزمت بها .

لقد عادت الآن الغالبية الساحقة من اللاجئين الناميبيين الذين سجلوا أنفسهم للعودة إلى الوطن تحت رعاية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين . كما قطعت عملية تسجيل الناخبين والحملة الانتخابية شوطاً كبيراً ، ويجري بذل عناية خاصة لضمان أن تكون الانتخابات حرة تماماً ونزيهة وأن تجري تحت إشراف الأمم المتحدة ورقابتها الفعالة . وتجرى حالياً مناقشة مشروع قانون انتخابي مناقشة مستفيضة بغية إزالة عدد من السمات غير المرضية ، ولن يُنشر هذا القانون إلاّ عندما تطمئن الأمم المتحدة إلى نصه . ويصدق القول نفسه على القانون المتعلق بصلاحيات الجمعية التأسيسية . وتشمل المسائل الرئيسية الأخرى التي لا تزال تطلب أقصى قدر من الاهتمام الدقيق استمرار وجود الأعضاء السابقين لوحدة مقاومة التمرد في قوة شرطة افريقيا الجنوبية الغربية ، الذين يلزمون الآن قواعدهم ؛ والإزالة التامة لهياكل قيادة قوة إقليم افريقيا الجنوبية الغربية ؛ وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين الباقين ؛ وضمان تغطية وسائط الإعلام للانتخابات تغطية غير متميزة ؛ ووضع الترتيبات اللازمة في الإقليم للفترة الواقعة بين الانتخابات والاستقلال . ويتابع ممثلي الخاص كلاً من هاتين المسألتين متابعة نشطة كما أنهما موضع اهتمامي الشخصي الوثيق .

ولا بد من مواصلة التعاون الدولي الفريد الذي قام على مدار السنوات القليلة الماضية ، والذي ساهمت فيه أطراف عديدة بجهودها ، إلى أن يتم على النحو الواجب ، إنجاز عملية تحقيق الاستقلال لناميبيا عن طريق إجراء انتخابات حرة ونزيهة تحت إشراف ورقابة الأمم المتحدة .

أما في المجهود الرامي إلى إنهاء عقد من الاضطرابات في منطقة أمريكا الوسطى ، فقد قام رؤساء جمهوريات السلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس بوضع خطط محددة لتنفيذ هدفي السلم والديمقراطية اللذين حددوهما لأنفسهم منذ عامين في الاتفاق المعروف باسم إسكيبولاس الثاني (A/42/521-S/19085 ، المرفق) . وتقوم الأمم المتحدة حالياً برصد العملية الانتخابية في نيكاراغوا بهدف كفالة نقائها ووضوحها ، مسهمة بذلك في تحقيق المصالحة الوطنية . وتوجد الآن في المنطقة بعثة استطلاعية لتمهيد الأساس لنظر مجلس الأمن في اقتراح بأن تقوم الأمم المتحدة بوزع مراقبين عسكريين في جميع أنحاء المنطقة للتحقق من التقيد بالالتزامات بالكف عن تقديم المعونة التي تتنافى مع اتفاق إسكيبولاس الثاني إلى القوات غير النظامية وحركات التمرد ، وبألا تستخدم أراضي إحدى الدول في الهجوم على دولة أخرى . وسوف تضطلع الأمم المتحدة كذلك بمسؤوليات واسعة النطاق في جميع مراحل التسريح الطوعي لأفراد قوات المقاومة النيكاراغوية وأسرهم أو إعادتهم إلى وطنهم أو توطينهم . والأرجح أن يحتاج هذا المشروع الكبير إلى عنصر عسكري ، والإفادة في الوقت المناسب ، إفادة كاملة من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرها من برامج ووكالات منظومة الأمم المتحدة .

ورغم استعار أوار الحرب في السلفادور وما يصاحبها من معاناة على نطاق واسع ، فإن الأمل معقود على أن تؤدي التطورات السياسية الجديدة إلى الحوار والمصالحة في ذلك البلد أيضاً . ويجب ألا يذهب النداء الصريح الذي أصدرته الحكومات الخمس جميعها في اجتماع القمة الذي عُقد مؤخراً في تيلا ، بهندوراس (انظر A/44/451-S/20778) ، أدراج الرياح . ويمكن أن يوفر وزع المراقبين العسكريين التابعين للأمم المتحدة في أنحاء المنطقة فرصة جديدة لتقديم المساعدة في هذه الجهود .

ولقد منح مجلس الأمن الآن في قراره ٦٣٧ (١٩٨٩) تأييداً قوياً لعملية السلم التي دخلت مرحلة جديدة بتوقيع اتفاق إسكيبولاس الثاني . وقد شجعني ذلك على مواصلة بذل مساعيّ الحميدة ، الأمر الذي أعتزم القيام به ، والذي لأجله سأواصل التشاور مع مجلس الأمن والتماس موافقته حسب الحاجة . وللدول الواقعة خارج منطقة أمريكا الوسطى دور هام تؤديه في مساعدة دول المنطقة في مساعيها . ويتطلب هذا بذل جهد متواصل لتأمين تعاون القوات غير النظامية وحركات التمرد بالمنطقة في تنفيذ اتفاق إسكيبولاس الثاني .

لقد قدم المجتمع الدولي بصورة عامة ، والمتبرعون الرئيسيون للجهود الإنسانية والإنمائية بصورة خاصة ، مساعدة كبيرة في المراحل المبكرة من الخطة الخاصة للتعاون الاقتصادي من أجل أمريكا الوسطى ، التي أعدّت وفقاً لقراري الجمعية العامة ١/٤٢ المؤرخ في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧ و ٢٠٤/٤٢ المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، بناء على طلب الرؤساء الخمسة الوارد في اتفاق إسكيبولاس الثاني . ولقد حان الوقت الآن لتوطيد دعائم السلم الوليد بتوفير الدعم الضخم الذي تحتاج المنطقة إليه لحل مشاكلها المزمنة . وبالمثل ، فإن الاحتمال كبير في أن نكون قد بلغنا المرحلة التي يمكن فيها تنفيذ الخطط الموضوعة في المؤتمر الدولي المعني بلاجئي أمريكا الوسطى ، والمعقود في مدينة غواتيمالا في أيار/مايو ١٩٨٩ . على أن هذه الخطط تتطلب أيضاً دعماً إضافياً كبيراً . ذلك أنه عن طريق هذه الجهود في الميدانين الإنمائي والاقتصادي ، سيشعر العدد الضخم من اللاجئين والمشردين في هذه المنطقة المنكوبة ، أن لهم مصلحة حقيقية في السلم .

في أعقاب عدد من التطورات المشجعة التي حدثت في وقت سابق من هذا العام ، عُقد في باريس في الشهر الماضي مؤتمر بشأن كمبوديا بناء على مبادرة من حكومة فرنسا . ومع أن المؤتمر نجح في التوصل إلى تحديد عناصر مختلفة لتسوية شاملة ، فقد اعترضت بعض المسائل السياسية الجوهرية طريق التوصل إلى الاتفاق الشامل اللازم لكي يستعيد شعب خمير السلم المستتب الذي تمس حاجته إليه بعد عقدين من المعاناة الشديدة والحرب والدمار .

وفي اعتقادي أنه يجب تركيز الاهتمام الآن على الحيلولة دون نشوب القتال من جديد ، بما سيسفر عنه من عواقب يسهل التنبؤ بها وبما ينطوي عليه من مصير غامض بالنسبة لجميع الأطراف المعنية ، على أن آلية المتابعة التي أنشأها مؤتمر باريس بقيادة رئيسي المؤتمر الفرنسي والاندونيسي توفر بعض الأمل في مواصلة العملية الدبلوماسية وعقد المؤتمر من جديد . وأنا أعتزم من جهتي ، أن أواصل الجهود التي أبذلها في ممارسة مساعيَّ الحميدة .

وفي الأشهر الأخيرة جدّ مزيدٌ من التطورات البنّاءة باتجاه إنهاء النزاع الذي مضى عليه ١٤ عاماً في الصحراء الغربية . ورغم أن الطرفين المعنيين أبديا في آب/أغسطس ١٩٨٨ موافقتهما على خطة السلم التي قدمناها لهما أنا ورئيس منظمة الوحدة الافريقية ، فقد تطلب الأمر مناقشات عملية فيما يتعلق بتنفيذها . وبعد أن قمت مؤخراً بجولة في المنطقة ، اقترحت أن تُنشأ في مقر الأمم المتحدة لجنة تقنية لوضع التفاصيل المتعلقة بتنفيذ خطة التسوية . وقد قُبل هذا الاقتراح وعُقد أول اجتماع للجنة في تموز/يوليه . وخلال هذه الاجتماعات التي تضم ممثلين لطرفي الصراع ورئيس منظمة الوحدة الافريقية والأمين العام للأمم المتحدة ، تقوم الأمم المتحدة بإيضاح الترتيبات والطرائق الخاصة بتنفيذ خطة السلم . وتتيح الاجتماعات أيضاً للطرفين فرصة الإعراب عن شواغلهما بشأن كل خطوة من خطوات العملية . ولايزال هناك عدد من المسائل الحساسة التي تتطلب من رئيس منظمة الوحدة الافريقية ومني الاضطلاع بدور نشط بصورة مستمرة .

ورغم أنه أبرمت بجنيف في ١٤ نيسان/أبريل ١٩٨٨ اتفاقات بشأن تسوية الحالة المتعلقة بأفغانستان ورغم اتخاذ الجمعية العامة بالإجماع في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ القرار ٤٣/٢٠ ، لم يتم بعد إنهاء معاناة شعب أفغانستان . وكان انسحاب القوات الأجنبية التام ، الذي تم في شباط/فبراير ، خطوة رئيسية على الطريق نحو التسوية السلمية ؛ إلا أن إحراز المزيد من التقدم يتطلب تنفيذ جميع أجزاء الاتفاقات ، فضلاً عن قرار الجمعية ، تنفيذاً تاماً . وما برح القتال يتصاعد ، بينما يجري إدخال كميات ضخمة من العتاد الحربي إلى الساحة . وفي ظل الظروف الراهنة ، أصبح برنامج الأمم المتحدة الهادف إلى تقديم المساعدة الإنسانية ، رغم جميع الجهود المبذولة ، يواجه عراقيل شديدة .

ولا يمكن حل المشكلة المتصلة بأفغانستان إلّا بالوسائل السلمية . ولهذا ، يلزم توافق في الآراء على الصعيدين الدولي والوطني معاً . ومع أن هذا التوافق في الآراء لم يبرز إلى حيز الوجود بعد ، تجري الجهود حالياً لتضييق شقة الخلاف بين المواقف التي تتخذها البلدان المجاورة لأفغانستان وغيرها من البلدان المعنية بالأمر . إلّا أن هناك علاوة على ذلك حاجة جوهرية إلى إقامة بنية يمكن عن طريقها الإعراب بصورة سليمة عن رغبات مختلف قطاعات شعب أفغانستان . وعملاً بالولاية التي أناطتها بي الجمعية العامة ، سأثابر على بذل جهودي خلال الشهور المقبلة .

وفي ٢٠ آب/أغسطس ١٩٨٨ ، توقف القتال بين جمهورية ايران الإسلامية والعراق ، وتصدى مراقبو الأمم المتحدة العسكريون للتحدي المتمثل في رصد الامتثال لوقف إطلاق النار ، الذي مازال قائماً بعد مضي سنة .

ومع أن الخسائر الفادحة في الأرواح قد توقفت بذلك ، فليس هذا إلّا بداية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧) . ولايزال يتعين اتخاذ الخطوات الأخرى المطلوبة في ذلك القرار من أجل استعادة الأمن والاستقرار في المنطقة . وعلى مدار أكثر من سنة ، قمنا أنا وممثلي الشخصي بعقد العديد من جولات المحادثات المباشرة ، غير الحاسمة ، مع وزيري خارجية جمهورية ايران الإسلامية والعراق ، حسب المتفق عليه في ٨ آب/أغسطس ١٩٨٨ ، وقدمنا مقترحات لتيسير تنفيذ القرار بطريقة من شأنها أن تولد الثقة المتبادلة . ولقد أسفرت الحرب الدامية التي دارت طوال ثماني سنوات عن انعدام الثقة بدرجة شديدة . ولذلك ، فإن المسألة التي لا نزال نواجهها تتمثل في كيفية ضمان القيام في مثل هذه الظروف بتنفيذ قرار إلزامي متخذ بالإجماع . والسلم الدائم في المنطقة يتوقف على التوصل إلى سبيل لتحقيق ذلك الهدف .

ومنذ صدور تقريري السنوي السابق ، ظل البحث عن حل للمسألة القبرصية يتصف بالنشاط الشديد . ولأول مرة في تاريخ هذه المشكلة الذي يمتد إلى ٢٥ سنة مضت ، التزم زعيما الطائفتين القبرصية اليونانية والقبرصية التركية التزاماً شخصياً ببذل جهد متواصل لتحقيق تسوية شاملة . وتحقيقاً لتلك الغاية ، وتمشياً مع المبادرة التي قدمتها في آب/أغسطس ١٩٨٨ ، أخذ ممثلي الخاص في قبرص يستضيف منذ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ اجتماعات منتظمة بين الزعيمين . كما اجتمعا معي في مقر الأمم المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ونيسان/أبريل وحزيران/يونيه ١٩٨٩ بهدف استعراض النتائج المحرزة والاتفاق على كيفية المضي قدماً . وكانت هذه المناقشات مفيدة في الكشف عن الخيارات الممكن اللجوء إليها لحل القضايا التي تتألف منها المشكلة القبرصية . وفي حين لا أود التقليل من أهمية المصاعب ودرجة انعدام الثقة التي مازال من المتعين التغلب عليها ، فإنني أعتقد أننا قد بلغنا الآن المنعطف الحرج الذي يبدو من الممكن عنده التوصل إلى تسوية شاملة تضمن المصالح المشروعة للطائفتين معاً وتلبي اهتماماتهما . وتمشياً مع ولاية المساعي الحميدة التي أناطها بيَ مجلس الأمن ، سأواصل بذل كل جهد متصور من أجل معاونة الجانبين على اغتنام الفرصة التي يمكن أن تكون الآن في متناول أياديهما .

ويتوقف إحراز تقدم نحو حسم المسائل المعلقة ، فيما يتصل بالحالة في كوريا على استمرار الحوار بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية وآمل أن ييسر الجو التوفيقي السائد في أنحاء العالم والنزعة إلى تسوية المشاكل المتخلفة من نزاعات سابقة ، التوصل إلى حل ودي للخلافات القائمة بين الجانبين . وإنني أظل على استعداد دائم لتقديم أي مساعدة قد تطلبها الحكومتان من أجل بلوغ هذه الغاية .

وما برح القضاء على نظام الفصل العنصري المجحف القائم في جنوب افريقيا ، بما يمثله من مفارقة تاريخية ، يشكل مسؤولية رئيسية ملقاة على عاتق الأمم المتحدة وهدفاً من أهدافها يسلم به العالم أجمع . وينبغي للتحوُّل الإيجابي في مسار الأحداث في ناميبيا والمناخ السياسي المؤدي إلى فض المشاكل الإقليمية أن يشجعا احتمالات حدوث تغير جوهري في جنوب افريقيا . ومن الجلي أن مجرد تخفيف حدة الفصل العنصري أو تمييعه لن يكون محققاً لأماني غالبية شعب جنوب افريقيا أو العالم أجمع . وقد بيَّنت الأمم المتحدة الخطوات التي يجب على حكومة

جنوب افريقيا أن تتخذها لتهيئة جو مناسب لإجراء حوار وطني مع الممثلين الحقيقيين للأغلبية بغية تحريك عملية ديمقراطية تهدف إلى صياغة المستقبل السياسي للبلد . وتلك التدابير تشمل إطلاق سراح السجناء السياسيين كافة ، ورفع القيود المفروضة على المنظمات السياسية وعلى الأفراد ، واستعادة حرية التعبير وحرية التنقل ، وإنهاء سائر مظاهر حالة الطوارىء .

وسوف تخصص الجمعية العامة دورة استثنائية لهذه القضية في كانون الأول/ديسمبر . وأود أن أناشد حكومة جنوب افريقيا أن تعد رداً إيجابياً معقولاً على الدعوة الصريحة إلى تفكيك بنيان نظام الفصل العنصري . ولقد حانت الفرصة أمامها كي تختط لنفسها مساراً جديداً شجاعاً يبدد جميع المخاوف بشأن نواياها ويضع ، مرة واحدة وإلى الأبد ، نهاية لما يؤدي إليه حتماً نظام الفصل العنصري الراسخ وحكم الأقلية من اضطهاد وعنف .

إن الحالة في الشرق الأوسط لاتزال تمثل مصدراً للقلق العميق الشديد ، لا لمجرد المبادىء والقضايا السياسية المطروحة في الميزان ، بل وبسبب المعاناة الإنسانية الشاملة التي يسببها العجز عن حل تلك القضايا . ومن المحزن أن الآمال التي كانت معلقة على إحراز تقدم مبكر في عملية إقرار السلم ـ وهي الآمال التي شجعها الزخم الدبلوماسي التالي للمقررات التي اتخذها المجلس الوطني الفلسطيني في مدينة الجزائر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، وتلك المتخذة في جنيف بعد ذلك بشهر واحد ـ قد حل محلها الشك وانعدام الثقة فيما بين الأطراف المعنية . ولذلك لم يحالف النجاح حتى الآن الجهود الثنائية المبذولة لإجراء حوار بين الاسرائيليين والفلسطينيين . كما أن محاولاتي المستمرة لتمهيد السبيل أمام عملية تفاوض فعالة ، والتي شملت اتصالات متكررة على أعلى مستوى مع الأطراف المعنية مباشرة ومع أعضاء مجلس الأمن الدائمين ، قد برهنت حتى الآن على عدم جدواها ، بصورة محبطة للآمال . وعلاوة على ذلك ، يساورني القلق إزاء الإعلانات الصادرة في الآونة الأخيرة التي تشكك ، في الواقع ، في إمكانية انطباق قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) . فهذا القرار ما فتىء يعتبر ، منذ اتخاذه بالإجماع ، حجر الزاوية في أية تسوية شاملة يتعين الوصول إليها . وما لم يكن هناك اتفاق بشأن تلك النقطة ، فمن غير المرجح أن يتم إحراز تقدم فعلي .

وفي غضون ذلك ، يزداد سوء الحالة في الأراضي التي تحتلها اسرائيل ازدياداً مضطرداً ، إذ قتل المئات من الناس وأصيب الآلاف غيرهم أو احتجزوا منذ بداية الانتفاضة قبل سنتين تقريباً . وقد دعا مجلس الأمن اسرائيل مراراً إلى التقيد بالتزاماتها المقررة بموجب اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب ؛ كما أنني أعربت عن قلقي الشديد إزاء استمرار انتهاك حقوق الإنسان على نطاق واسع رغم نداءات المجتمع الدولي . ومع ذلك فإن الجوانب السياسية للمشكلة هي التي يتعين أن تعالج إذا أريد وضع حد للمواجهات التي تحدث كل يوم تقريباً في شتى أنحاء الأراضي المحتلة . ولذلك ، أود أن أذكر جميع الأطراف المعنية بالحاجة الملحة إلى عملية تفاوض فعالة تستند إلى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وتراعي على نحو تام حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة ، بما فيها حقه في تقرير المصير .

وكلما تأخرت مثل هذه العملية ازدادت صعوبات الشروع فيها وبا من الممكن أن تزداد الحالة تفجراً .

ولقد رُوِّع العالم بفعل التفكك المضطرد في مؤسسات الحكو والمجتمع في لبنان ، وبفعل لجوء جميع الأطراف المشتركة في النزاع اللبنا إلى عنف لا مثيل له من قبل . وفي ١٥ آب/أغسطس ١٩٨٩ ، وب تصاعد المواجهة العسكرية بصورة مزعجة في بيروت وفيما حولها ، و ومع ظهور خطر تورط آخر من قبل أطراف خارجية ، طلبت إلى رئيس مجلس الأمن أن يعقد اجتماعاً عاجلاً للمجلس في ضوء التهديد الجد الذي يواجه السلم والأمن الدوليين . واجتمع المجلس في اليوم ذا وأعرب عن قلقه الشديد إزاء موالاة التدهور في الحالة وناشد جم الأطراف أن تراعي وقف إطلاق النار بشكل فوري وتام . كما أعر المجلس عن تأييده المطلق لجهود اللجنة الثلاثية المؤلفة من رؤساء دو عربية وناشد الجميع أن يؤيدوا بالمثل تلك الجهود . ووفقاً لبيان المجلس فإنني أتابع كل الاتصالات المناسبة ، بالاشتراك مع اللجنة الثلاثية لضمان الوفاء بما رمى إليه مجلس الأمن .

إنني أعتقد اعتقاداً راسخاً بأن المجتمع الدولي يتحمل مسؤولية ضم استعادة لبنان لوحدته وسيادته وسلامته الإقليمية واستقلاله . وهو كذو عضو في الأمم المتحدة يستحق ذلك على أقل تقدير .

ثالثاً

مع التحسن الرائع في المناخ الدولي في السنوات الثلاث الأخيرة كان هناك طلب جديد على عمليات حفظ السلم ، بل وحماس جد إضافي لها . فتم إنشاء أربع عمليات جديدة ويجري حالياً النظر بجد في ثلاث عمليات على الأقل . فقد أخذت البذور التي غرست في سنوا سابقة أقل اعتدالاً في النمو والتكاثر . ويتجلى الاعتراف الواسع النطا بأهمية هذه العمليات في منح قوات حفظ السلم جائزة نوبل للسلا في العام الماضي . كما تجري مناقشة أفكار جديدة واتجاهات جديد تتعلق بحفظ السلم داخل الأمم المتحدة وخارجها على حد سواء .

وكل هذا يبعث على التشجيع والتفاؤل . إلا أنه يتحتم علينا نبقي حالة حفظ السلم قيد البحث الدائم والدقيق ، وذلك بغية الاستفا من قدرة المنظمة على أفضل وجه وتطوير هذا النشاط الهام القيم ع نحو إيجابي بنّاء . وهناك ثلاثة مجالات رئيسية يجب أن تبقى موض للاستعراض الدائم وهي : مهمة العملية ، والقدرة والأداء ، وتوفير الد لها .

وفيما يتعلق بالمهمة ، يبدو أننا ندخل في عدد من الحالات التي ، ر وجود صلة لها بالسلم والأمن الدوليين ، تعنى فيها أساساً بالوضع داخ حدود دولة ما ، بدلاً من أن تتم على الحدود الفاصلة بين دول ما أو ب أطراف متصارعة . وأصبح مطلوباً من عمليات حفظ السلم في الوق الراهن القيام بمجموعة من الواجبات أوسع نطاقاً ، بما في ذلك الإشرا على الانتخابات ورصد تنفيذ الاتفاقات المعقدة .

وفي اعتقادي أن مما له أهميته أن نجري تحليلاً دقيقاً لما يمكن ، و لا يمكن ، للأمم المتحدة أن تفعله وللطريقة التي ينبغي لها أن تفعله

والمبادىء الأساسية التي مافتئت عمليات حفظ السلم تستند إليها دائماً تعتبر ، في هذا المقام ، مرشداً جيداً لأعمالنا : وجود ولاية عملية ؛ والدعم الثابت من مجلس الأمن ؛ وتعاون أطراف الصراع ؛ واستعداد الدول الأعضاء لتقديم الأفراد والموارد ؛ وتشكيل قوة يتوفر فيها التوازن والتمثيل الجغرافيان ؛ ووجود قيادة فعالة ومتكاملة للأمم المتحدة ؛ وتوافر دعم كافٍ من الناحيتين المالية والسوقية .

ولا بد أيضاً من إبقاء طريقة العمل قيد الاستعراض المستمر . فحتى الآن ، وباستثناء واحد ، لم يسمح لعمليات حفظ السلم باستعمال القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس وكملاذ أخير . ومن الحصافة بمكان أن نلتزم بذلك المبدأ . فهذه ، رغم كل شيء ، ليست عمليات قسرية . ولكنني أعتقد أن توافق الآراء الجديد والإيجابي ، الذي يعزز لأول مرة دور الأمم المتحدة السياسي ، يخولنا أيضاً الحق في أن ننظر في كيفية تعزيز قوة وموثوقية قوات الأمم المتحدة على الأرض . والمقدرة لا تعني بالضرورة استعمال القوة . وكثيراً جداً ما يتمثل معناها في الوصول إلى مستوى من المقدرة يكفي لعدم استعمال القوة . وقبل الشروع في عدد كبير من المجازفات الجديدة والكثيرة المطالب ، أود أن أشهد مناقشة جادة فيما بين الدول الأعضاء بشأن طرق تزويد جنودنا في مناطق الصراع البعيدة بالوسائل وبأساليب الدعم اللازمة لفرض الاحترام والامتثال لقرارات الأمم المتحدة بقدر أكبر بكثير مما تسنى لهم حتى اليوم . وتحتاج مسألة تعزيز موثوقية وسلطة عمليات حفظ السلم إلى دراسة هنا في الأمم المتحدة من قبل الدول الأعضاء ، وخاصة الدول الأعضاء في مجلس الأمن .

لقد جرت العادة أن تكون الغالبية العظمى من أفراد عمليات حفظ السلم من العسكريين . وفي ناميبيا ، نرى خروجاً عن هذه الممارسة . ومع تعدد الاختصاصات التي تناقش إناطتها بعمليات حفظ السلم ، في الوقت الراهن ، يحسن بنا أن ننظر في إيجاد تشكيلات جديدة من العسكريين ورجال الشرطة والمدنيين .

أما فيما يتعلق بالقدرة والأداء ، فقد كان نهجنا يتمثل عادة في العمل في مجال حفظ السلم بموارد غير كافية . وفي ظل توقع الاضطلاع بعمليات جديدة عديدة في مختلف أجزاء العالم ، فإنني شديد الإدراك لحاجتنا إلى أن ندعم أساس قدرتنا على حفظ السلم هنا في المقر . وفي اعتقادي أن بوسع الدول الأعضاء أيضاً أن تقدم المساعدة من خلال استعراض إمكانيات تخصيص قوات احتياطية لحفظ السلم ، وهجوماً قامت به بعض الدول الأعضاء بالفعل . كما أنني أرى أنه ينبغي أن ننظر في حالة التدريب ، وأن نفكر فيما يمكن فعله لرفع درجة التدريب على حفظ السلم في الجيوش الوطنية ، باعتبار ذلك تدبيراً من تدابير الاستعداد للنهوض بمهام حفظ السلم التي تضطلع بها الأمم المتحدة . وإن إعداد قوائم بكبار الضباط وضباط الأركان المتاحين لهذه العمليات ، يمكن أيضاً أن يساعد مستقبلاً .

ولا شك في أن الدعم هو مفتاح القدرة والأداء . وتمويل حفظ السلم له تاريخ طويل لا يبعث على الثقة الكبيرة . ومع أن الكثير من المشاكل المالية ، التي كانت موجودة في الماضي ، كان يتعلق باختلافات سياسية يحدوني الأمل في أن تكون قد زالت ، فإننا ما زلنا مع ذلك نواجه مشكلة كبيرة ومرهقة فيما يتصل بتمويل حفظ السلم .

والحقيقة أن نفقات حفظ السلم تعتبر بالغة الضآلة إذا قورنت بالتكاليف البديلة من النواحي البشرية والمالية والعسكرية . وتكاليف حفظ السلم صغيرة إلى أبعد الحدود إذا قورنت بالنفقات العسكرية الوطنية . وحفظ السلم يمكن أن يشكل جزءا هاماً من الخطط الموضوعة لتقليل هذه النفقات الوطنية .

والترتيبات المالية الحالية ليست فقط عاملاً معوقاً على نحو خطير خلال فترة يتم فيها الاضطلاع بعملية معقدة ، بل إنها تضع أيضاً عبئاً مالياً مجحفاً على كاهل البلدان المساهمة بقوات . وبالإضافة إلى ذلك ، فهي تجنح إلى إضعاف مفهوم المسؤولية الجماعية التي تعتبر ضرورية من الناحية النفسية بالنسبة لعمليات حفظ السلم .

وإني لآمل في أن تتصدى الدول الأعضاء للمشاكل المالية لحفظ السلم ، بسرعة وبإبداع . وهناك إمكانيات عديدة ، يبدو أن الذي يبعث على التفاؤل بينها يتمثل في إنشاء صندوق احتياطي خاص لحفظ السلم ، تدعمه جميع الدول . ومن شأن صندوق من هذا القبيل أن يساعد كثيراً على الشروع في الوقت المناسب في العمليات التي يفوض بها مجلس الأمن . وبالمناسبة فإن المساهمات في هذا الصندوق ، مهما كان حجمها ، سوف تشكل نسبة مئوية ضئيلة جداً من النفقات العسكرية الوطنية الحالية .

وليس من مجال يتضح فيه نقص الترتيبات الحالية أكثر من مجال الدعم السوقي لعمليات حفظ السلم التي تتولاها الأمم المتحدة . وهنا أيضاً ينبغي أن يتيح المناخ السياسي الجديد مزيداً من حرية التبادل وإمعاناً في التعاون . وبصفة خاصة فإنني آمل في أن تقوم البلدان ذات المؤسسات العسكرية الضخمة البعيدة الأثر بالعمل مع بعضها لدراسة ما يمكن الاضطلاع به بغية إنشاء إطار للسوقيات يكون أكثر عولاً واستجابة من أجل عمليات الأمم المتحدة .

وهذه أهداف قصيرة الأجل نسبياً . أما بالنسبة للأجل الطويل ، فلا بد لنا من أن نتعرف على المكان الذي ينبغي أن يكون لعمليات حفظ السلم في الجهد الذي يستند إليه بناء حكم القانون على الصعيد الدولي وتوفير نظام يمكن العول عليه لحفظ السلم والأمن الدوليين . وعندما تعمل الأمم معاً لتحقيق هذه الأهداف ، كما يبدو أن تفعل الآن ، يتزايد أثر التمثيل والتواجد الرمزي بشكل كبير . وحفظ السلم هو كعهده دائماً طريقة مؤثرة لتمثيل رغبة الدول في إحلال السلم والتوفيق في مناطق الصراع بالعالم . وفي حالة تعزيزه بتوافق دولي في الآراء ومساندته بجهد دولي حقيقي ، فإنه يمكن أن يصبح جزءا يعوّل عليه وبالغ الأهمية من جهودنا الأوسع الرامية إلى إيجاد عالم يسوده السلم .

رابعاً

إن الجهود الرامية إلى الحيلولة دون نشوب الصراعات الممكنة والحد من مخاطر اندلاع الحروب وتحقيق تسويات نهائية للمنازعات ، قديمة العهد كانت أم مستجدة ، هي جزء لا يتجزأ من استراتيجية للسلم جديرة بالثقة .

والأمم المتحدة في حاجة إلى أن تثبت قدرتها على الاضطلاع بمهمة الحارس على أمن العالم . ولا يلزم لتحقيق ذلك الغرض إجراء أية تغييرات

في هيكل المنظمة ولا في توزيع الاختصاصات على هيئاتها المختلفة ، بل إن ما يلزم هو تحسين الآليات والقدرات الحالية في ضوء متطلبات ما يستجد من تطورات الحالة الدولية .

إن منع نشوب الصراعات المسلحة مهمة تتوخاها أحكام الميثاق المتعلقة بكل من مجلس الأمن ومسؤوليات الأمين العام . فالمادة ٣٤ تتحدث عن أي موقف قد يؤدي إلى احتكاك دولي أو قد يثير نزاعاً ، والمادة ٩٩ تتحدث عن أية مسألة يرى الأمين العام أنها قد تهدد حفظ السلم والأمن الدوليين . ومع ذلك ، فكما لوحظ مراراً ، جرت العادة بوجه عام ، على مر السنين ، على عدم التصدي لحالة معينة إلا بعد أن تتخذ اتجاهاً واضحاً نحو استعمال القوة . وقد أثبتت التجربة أن وقف الأعمال العدائية بعد اشتعالها أعسر بكثير من كبح الحكومات عن الاتجاه صوب نقطة اللاعودة .

وحرصاً على إنعاش قدرات المنظمة على تفادي اندلاع الحروب ، لابد من الاعتراف بوضوح بضرورة مناقشة الحالات التي تهدد بالانفجار في وقت أسبق من ذلك . ويعتبر توافر المعلومات الآنية والدقيقة والمتجردة شرطاً أساسياً لتحقيق ذلك المقصد . فحصيلة المواد المتاحة للأمين العام في الوقت الحاضر تتألف من معلومات يقدمها ممثلو الحكومات وتكمل بما يجمع ويحلل مما ينشر من التقارير والتعليقات . وواضح أن هذا لا يفي بالغرض في الحالات التي تتجاوز متطلباتها حدود الدبلوماسية التوقعية . فحتى من أجل اتخاذ تدابير مثل إنشاء مواقع للرصد أو إيفاد أفرقة لاستقصاء الحقائق ، ناهيك عن تعيين بعثات من المراقبين العسكريين في الحالات التي يبدو اندلاع القتال فيها وشيكاً ، يلزم أن يكون متاحاً للأمين العام معلومات يمكن العول عليها من حيث الظاهر ، رغم أنها قد تكون موضوع مزيد من التحري أو التحقق . وعندئذ فقط يمكن أن يكون في وضع يتيح له تقدير ما إذا كانت قضية ما تستدعي أن تعرض على مجلس الأمن وفقاً للمادة ٩٩ من الميثاق وموعد عرضها . واللجوء إلى هذه المادة أمر اجتهادي والاجتهاد ينبغي أن يمارس مع إيلاء اعتبار دقيق جداً لنتائجه الممكنة . فهناك حالات يمكن أن تكون فيها الدبلوماسية الهادئة أكثر جدوى في تلطيف حدة صراع . وعلى أية حال ، فإن الافتقار إلى المعلومات الموضوعية أو ندرتها يمكن أن تترتب عليهما أوخم العواقب . أما الأوضاع التي تكون فيها الصراعات البادئة قيد مراقبة العالم ، فإن احتمال وجود لبس وبالتالي تردد من جانب مجلس الأمن في وقف تصاعدها سيكون احتمالاً أضعف . فمثلاً ، يمكن وضع ترتيبات لتلقي المعلومات من الشبكات الفضائية وغيرها من شبكات الرصد التقني التي من شأنها أن تمكّن الأمانة العامة من رصد حالات الصراع المحتملة من نقطة استشراف محايدة حياداً واضحاً . ولكن السؤال هو ما إذا كان ممكناً تسخير إمكانات التكنولوجيا الحديثة لخدمة السلم .

وأهم من ذلك أن مجلس الأمن يستطيع الاجتماع بصورة دورية للنظر في حالة السلم والأمن الدوليين في مختلف مناطق العالم . ولكي تكون لهذه الاجتماعات القدرة الكافية على إرشاد ما تقتضيه الضرورة من دبلوماسية مساندة والتأثير فيها ، ربما يكون من المفيد أن تعقد على مستوى وزراء الخارجية وعند الاقتضاء في جلسات مغلقة . وهذه الوسيلة البسيطة يمكنها أن تضمن أن الأمم المتحدة لن تفاجأ بالتطورات المهددة للسلم وهي في حالة عدم استعداد . وفي وسع مجلس الأمن ، في الحالات التي تتراءى فيها بوادر حدوث احتكاك دولي ، أن يتصرف من تلقاء نفسه أو أن يطلب إلى الأمين العام أن يبذل مساعيه الحميدة بصورة مباشرة أو من خلال ممثل خاص . وفي استطاعة المجلس كذلك ، عند الاقتضاء ، أن يستعين بالمنظمة الإقليمية المعنية في تفادي حدوث أزمة ما .

ومما لا يمكن المبالغة في تكرار تأكيده هو أنه توجد عادة نقاط في الأزمات الوشيكة الحدوث يكون الخصوم المحتملون عندها أكثر استعداداً لتقديم تنازلات يميلون إلى اعتبارها إذا فات وقتها استسلاماً . ومثل هذه النقاط تتيح للدبلوماسية المتعددة الأطراف فرصاً لتحقيق أفضل النتائج في تهدئة المخاوف والشكوك التي كثيراً ما تؤدي إلى نشوب القتال . فإذا نشأت صعوبات في الجولة الأولى ، فإن في استطاعتها استخدام وسائل أخرى للاتصال والتخاطب فيما بين الحكومات المعنية . وهذا كله يقتضي ضمناً أن تتخذ الدول الأعضاء قراراً سياسياً واعياً بتعزيز القدرة الوساطية للمنظمة واستخدامها .

كذلك فإنه ينطوي على وجود تصميم على استخدام ما للأمم المتحدة من وزن ، وخاصة مجلس الأمن ، في صورة التأثير الجماعي الذي تستطيع أن تمارسه في أية حالة تنشأ . ويكون اللجوء إلى أحكام الفصل السابع من الميثاق في الحالات القصوى : إما في المراحل الوسيطة من استرسال أحد الأطراف في العناد ضد إيجاد تسوية أو ضد البدء في عملية تفاوض جديرة بالثقة بغية التوصل إلى تسوية ، فتستطيع الأمم المتحدة تعبئة الرأي الحكومي والرأي العام كما تستطيع توجيه تحذيرات ذات جدوى من عواقب اتخاذ موقف سلبي . وليس من الضروري أن تكون هذه التحذيرات علنية ؛ ففي بعض الحالات ، يمكن أن تكون أنجع إذا نقلت سراً . على أن هذه التحذيرات لن تكون مقنعة إذا لم تكن مدعومة ، أو إذا لم يتراء أنها مدعومة ، بعزيمة متحدة من جانب كل أعضاء الأمم المتحدة على تفادي حدوث صراع . ومع أنه لا يمكن تجنب حدوث درجة معينة من التحيز بين الدول الأعضاء إزاء الأسباب الموضوعية لنزاع ما ، ويمكن حتى أن توحي بحلول متوازنة بكشفها عن وجهات النظر المختلفة ، فإنه لا يمكن أن يكون هناك أي انقسام إزاء الالتزام الأساسي النابع من الميثاق ، وهو الحيلولة دون نشوب حرب .

إن «فض المنازعات الدولية بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلم والأمن الدوليين والعدل عرضة للخطر» هو أحد المبادىء الواردة في الميثاق . واقتران السلم بالعدل يكون أقل تعرضاً للإغفال في الممارسات الدبلوماسية المتعددة الأطراف منه في بدائلها . وأنا أدرك تماماً أن الطريق إلى تسوية عادلة ودائمة يكون في أحيان كثيرة مليئاً بالأشواك ومحفوفاً بمقاومة شديدة . غير أنني أعتقد اعتقاداً راسخاً أن الأمم المتحدة لا يمكن أن تفي بولايتها إلا بالإقدام على مواجهة هذه المصاعب . ومرور الوقت في حد ذاته قلما يسفر عن حلول للمشاكل . وتوقّع انتهاء المنازعات من خلال الاستنزاف المجرد هو بالتأكيد أمر لا تدعمه خبرة المنظمة فيما يتعلق بالحالات التي تنطوي على قضايا ذات طابع أساسي مثل السيادة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لدولة أو تقرير مصير شعب .

ويعود للأمم المتحدة الفضل في أنها أوصت بشروط تسوية منصفة وشاملة للعديد مما عرض عليها من المنازعات التي لها هذا الطابع . غير

أن أي عمل لن يكون كافياً لحل أي صراع إلا إذا كان عملاً متضافراً أو، على الأقل، عملاً تتلاقى فيه الجهود المبذولة من جانب الدول الأعضاء، ولاسيما الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، ويهدف إلى تحقيق قبول وتنفيذ هذه الشروط. وفي غيبة هذا الجهد، فإن العمليات المتزايدة لصون السلم أو الوساطة لن تسفر إلا عن هدوء خادع، يتفاقم في ظله النزاعات ويزداد الاستياء، مما يهدد بتجدد الأعمال العدوانية. إن آلام المنازعات تحتاج إلى ما هو أكثر من مسكنات.

لقد كان الإقناع السياسي والأدبي، المقترن بالاستخدام الحكيم للنفوذ، الأساس الرئيسي للجهود المتعددة الأطراف الهادفة إلى تسوية المنازعات. ومع ذلك، فهناك فئات من المنازعات تلائمها وسائل أخرى. إذ تنص المادة ٣٦ من الميثاق على أن «المنازعات القانونية يجب على أطراف النزاع ـ بصفة عامة ـ أن يعرضوها على محكمة العدل الدولية وفقاً لأحكام النظام الأساسي لهذه المحكمة». وإنني أرحب بحرارة بالإعلانات التي صدرت مؤخراً في هذا الشأن.

وفيما تنشأ المنازعات القانونية في أجزاء متفرقة من العالم بشأن مجموعة واسعة من القضايا، فقد تكون هناك حالات تبدي فيها الأطراف المعنية استعدادها للبحث عن تسوية من خلال محكمة العدل الدولية، ولكنها لا تستطيع مباشرة ذلك بسبب نقص الخبرة القانونية أو الأموال. وقد تكون هناك أيضاً حالات لا تتمكن فيها الأطراف من تنفيذ قرار للمحكمة لأسباب مماثلة. وفي ضوء ذلك، أنشأت صندوقاً طوعياً خاصاً سوف يستخدم، بشروط معينة، لمساعدة البلدان النامية التي تفتقر إلى الوسائل الضرورية للجوء إلى المحكمة الدولية أو لتنفيذ قراراتها.

وعلاوة على ذلك، كانت هناك، وستكون هناك على الأرجح، منازعات كثيرة تتضمن عنصراً قانونياً واضحاً؛ وبافتراض وجود احترام الرأي القضائي، يمكن باللجوء إلى المحكمة في تلك الناحية من القضية على الأقل، أن يساعد في جعل النزاع برمته أكثر قابلية للحل. كما أن هناك حالات قابلة للتحكيم. وقد أفاد اللجوء إلى التحكيم الدولي السلم في حالات كثيرة خلال فترة وجود الأمم المتحدة إلا أن استخدامه يحتاج إلى قدر أكبر من التشجيع في جميع الحالات التي يمكن فيها تطبيقه.

خامساً

إن التقدم نحو الحد من الأسلحة ونزع السلاح يتطلب مثابرة وقدراً كبيراً من العمل الشاق. وفوق ذلك، وكما رأينا، فإنه يتطلب حفزاً وتوجيهاً لا يمكن أن توفرهما إلا قيادة سياسية ملهمة. وقد تجلى كل ذلك في العام الماضي في مجال له أهمية رئيسية في هذا الميدان. ولكننا عندما نستعرض الصورة كلها نجد أن استقرار العالم وسلمه ما زالا في خطر. فالخطوات التي اتخذتها أقوى دولتين عسكرياً والمقترحات التي يجري النظر فيها بين التحالفين الرئيسيين تتباين تبايناً واضحاً مع عدم وجود تقدم مماثل في أماكن أخرى.

إن الإشارة إلى الجانب الإيجابي في كشف الحساب لا تنطوي على رضا عن الذات. فمن الواضح أنه، حتى لو تحققت جميع التخفيضات التي اقترحها أعضاء التحالفين العسكريين، فإن ما سيتبقى لديهما من الأسلحة يزيد كثيراً على ما لدى غيرهم مجتمعين. كما أنه لا يمكن إغفال التوترات والضغوط الموجودة في أجزاء أخرى كثيرة من العالم. على أن الحقيقة هي أنه تحدث حالياً، في مناطق ظلت المجابهة تمثل القاعدة السارية فيها لسنوات كثيرة، تغيرات رئيسية في المواقف والتصورات وأنه يجري تسوية خلافات قائمة منذ عهد طويل.

وفي هذا الصدد، فإنني أرحب بحرارة بالمقترحات التي قدمت بشأن إجراء تخفيضات في الأسلحة النووية في أوروبا. هذا علاوة على أن أكثر من نصف القذائف المتوسطة والأقصر مدى المشمولة بالمعاهدة المبرمة بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية بشأن إزالة قذائفها المتوسطة والأقصر مدى قد أزيلت بالفعل وتم تدميرها مادياً. لذا فإن من شأن تكملة هذه الإجراءات بتخفيضات رئيسية في الأسلحة التقليدية أن يؤذن بحدوث تغير ذي أهمية جوهرية.

ومع استئناف المفاوضات الثنائية بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بشأن تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية، ينبغي أن يحتل السعي إلى إجراء تخفيض بنسبة ٥٠ في المائة في هذه الأسلحة مكان الصدارة في جهود نزع السلاح النووي. ويتحتم ألا يتعثر الزخم الذي ولّده الاتفاق وما تلاه من نجاح في تنفيذ معاهدة القذائف المتوسطة والأقصر مدى. ذلك أن العالم ينتظر نتيجة ناجحة بشأن هذه القضية. وسوف يكتسي إبطاء سباق التسلح العامودي وعكس اتجاهه أهمية أكبر بالنظر إلى المؤتمر الاستعراضي المقبل للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المقرر افتتاحه في جنيف في آب/أغسطس ١٩٩٠.

لقد أجمعت ١٤٩ دولة في مؤتمر باريس بشأن الأسلحة الكيميائية الذي عقد في كانون الثاني/يناير ١٩٨٩، على الدعوة إلى اتفاق مبكر بشأن إبرام اتفاقية لحظر تطوير الأسلحة الكيميائية وإنتاجها وتخزينها وحيازتها ونقلها واستخدامها، ولتدمير هذه الأسلحة. وقد أدى هذا إلى تكثيف الجهد المبذول في مؤتمر نزع السلاح في جنيف في سبيل تحقيق حظر كامل لتلك الأسلحة. ومع أن المشاكل التي تعيق بلوغ هذا الهدف، ومن بينها بوجه خاص مسألة التحقق، معقدة وصعبة فإن تذليلها ليس مستحيلاً. ونظراً إلى الاحتمالات المرعبة لانتشار هذه الأسلحة، يصبح لزاماً اغتنام الفرصة المتاحة حالياً للاتفاق على حظر تام لها. وأنا أحث بقوة جميع المعنيين على إظهار إرادة متضافرة من أجل بلوغ ذلك الهدف في موعد مبكر.

ومنذ عدة سنوات وأنا أدعو إلى العمل بشأن مسألتين معينتين: التجارب النووية والأسلحة التقليدية. ورغم عدم الخروج باتفاق محدد بشأن أي منهما، فإن نوعاً من المفاوضات البناءة يجري حالياً على الصعيدين الثنائي والإقليمي. وهذه بوادر مشجعة. وما زلت مقتنعاً بأن فرض قيود هامة إضافية على التجارب النووية تتجاوز معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء المعقودة عام ١٩٦٣ وتؤدي تدريجياً إلى وقف تام لهذه التجارب مصحوباً بتخفيضات رئيسية في الأسلحة النووية، يوفر أفضل سبيل إلى إعتاق العالم رعب إمكانية نشوب حرب نووية. ويحدوني الأمل في أن يصبح لمؤتمر نزع السلاح عما قريب ضلع في الجهود الثنائية بشأن مسألة حظر التجارب النووية. وهذه التدابير، مدعومة بتخفيضات في الأسلحة التقليدية مثل تلك التي يجري التفاوض بشأنها الآن في

فيبنا ، أن تقطع شوطاً بعيداً في تقوية الشعور المتنامي بالثقة بالنفس وبالغير .

إن قضية نزع السلاح التقليدي محفوفة بآثار إقليمية ومحلية عديدة . ومع ذلك ، فإنه إذا أريد التغلب على الأخطار المحدقة بالسلم في أنحاء العالم ، يكون إيجاد السبل الكفيلة بتنظيم نقل الأسلحة أحد المتطلبات الأساسية في هذا المجال . وتصبح الحاجة إلى العمل ، سواء داخل هذه المنظمة أو خارجها ، من أجل تحقيق هذه الغاية ، أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى . ذلك أن العديد من البلدان النامية تستنزف اقتصاداتها لشراء أسلحة بالغة التعقيد . وتجد البلدان المنتجة للأسلحة ، من جانبها ، في عقد صفقات لبيع الأسلحة ونقلها بغية تدعيم موازينها التجارية . وسوف يشكل بذل الجهود في الأمم المتحدة ، بمساعدة خبراء حكوميين ، من أجل إدخال قدر أكبر من الوضوح في عمليات نقل الأسلحة خطوة ضرورية أولى نحو كبح جماح هذا الاتجاه المخيف .

وإلى جانب عمليات نقل الأسلحة ، يؤدي تزايد تطور الأسلحة الجديدة وانتشارها العائد إلى اتساع المعرفة بما تنطوي عليه من تكنولوجيات ، إلى تفاقم الصعوبات القائمة بالفعل ، ويدخل انتشار المعرفة ، لا بالأسلحة النووية فحسب ، بل وبالأسلحة الكيميائية وتكنولوجيا القذائف أيضاً ، في الصورة عاملاً آخر ينطوي على احتمال زعزعة الاستقرار . لذا فإن من الأهمية بمكان ضمان ألا يتبع نزع السلاح الكمي سباق أسلحة نوعي . وهنا يكمن التحدي الماثل في تطويع التقدم العلمي والتكنولوجي لما فيه منفعة البشرية بدلاً من تسخيره للمجابهات المسلحة .

إن ربع القرارات التي تتخذها الجمعية العامة كل سنة تتناول قضايا نزع السلاح . وهذا يشير بالطبع ، إلى عمق واستمرار اهتمام الجمعية بهذه القضايا ، كما أنه يمثل الرأي المدروس القائل بأن تظل الأمم المتحدة تتصدر الجهود المتعددة الأطراف في هذا الميدان . إلا أن عدد القرارات وتكرار المواقف القديمة لا يلبيان مطالب الظروف الجديدة . وأسوق مثالاً للمسائل التي لا بد من مواجهتها الآن ، إن الأمم المتحدة تعتزم عقد مؤتمر في موسكو في العام القادم بشأن تحويل الصناعات العسكرية إلى صناعات مدنية . ويتطلب ضخامة وتعقد القضايا التي تنطوي عليها عملية نزع السلاح المتعددة الأطراف أن نستكشف جميع السبل الكفيلة بتقوية دور الأمم المتحدة في هذا الميدان والاستفادة بصورة أكثر فعالية من آلياتها التداولية .

أما الأمانة العامة ، فإنها ستؤدي دورها ، بإجراء الدراسات المتعمقة والتحليلات الدقيقة وبتوفير البيانات الموضوعية وحفز المناقشة المطلعة . وهي مستعدة أيضاً للاضطلاع بدور الاتفاقات المتعددة الأطراف للتحقق من نزع السلاح ، وهو موضوع يعكف فريق من الخبراء الحكوميين على العمل عليه بالفعل . غير أن المسؤولية عن اتخاذ الإجراءات وتوفير القيادة تقع على عاتق الدول الأعضاء ، ولاسيما في تناول القضايا التي لها أهمية خاصة بالنسبة إلى مناطقها الإقليمية .

ومع التحول الجديد في الوضع العالمي ، بدأ يظهر أن الهدفين العامين المتمثلين في الحد من التسلح ونزع السلاح اللذين كانا يعتبران خياليين ، هما هدفان عمليان يمكن تحقيقهما . على أن إحراز تقدم ملموس في اتجاه تحقيق هذين الهدفين هو الذي سيجعل التغير مستديماً .

سادساً

من أكثر ظواهر الحياة الدولية الراهنة مدعاة للأسف الإرهاب الدولي . لأنه يدبر بحيث يؤدي إلى إشاعة الذعر والفوضى وإلى إثارة واستغلال الخوف من أجل تحقيق أهداف سياسية ، فهو ينتهك حقوق الإنسان ويضفي ، بشكل خطير ، غموضاً على الخط الذي يفصل بين الحرب والسلم . ولذلك فإن الإرهاب الدولي يؤثر تأثيراً مباشراً على العلاقات القائمة بين الدول ويبين كيف أن توفير الأسلحة المعقدة دون رقابة أو تمييز قد أدى إلى ازدياد ارتكاب أعمال العنف المنظم من جانب جماعات خاصة .

إن الموقف الحازم والثابت الذي تقفه الأمم المتحدة بخصوص منع الإرهاب الدولي لا يدع مجالاً للشك أو الالتباس . فقد اتخذ كل من الجمعية العامة في قرارها ٦١/٤٠ المؤرخ في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ ومجلس الأمن في قراره ٥٧٩ (١٩٨٥) ، مواقف واضحة بشأن هذه المسألة . وقد أدان قرار مجلس الأمن بالإجماع كل أعمال أخذ الرهائن ، كما أشير إليه في ٣١ تموز/يوليه عندما وردت أنباء تفيد بأنه من المرجح جداً أن يكون أحد كبار المسؤولين العاملين مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان قد قتل بعد اختطافه بشهور . وقد أكد مجلس الأمن ، من جديد ، بقراره ٦٣٨ (١٩٨٩) إدانته لجميع أعمال أخذ الرهائن والاختطاف وطالب بالإفراج الفوري والآمن عن جميع الرهائن والمختطفين أينما كانوا محتجزين وكائناً من كان محتجزوهم . وأنا من جانبي ، أعربت مكرراً عن إدانتي لهذه الممارسة غير الإنسانية وسأواصل ، كما طلب مني مجلس الأمن ، جهودي الرامية إلى الإفراج عن جميع الرهائن والأشخاص المختطفين . وفي هذا الصدد ، سأستمر في الاتصال بجميع من قد يكونون في وضع يسمح لهم باستخدام نفوذهم من أجل تحقيق هذا الهدف ومنع المزيد من أعمال أخذ الرهائن والاختطاف .

ولا تقلل مسألة تعريف الإرهاب ودراسة أسبابه من الإلحاح الذي يتسم به اتخاذ تدابير وقائية . ومع أنه قد تكون هناك درجات متفاوتة من الإحساس بهذا الخطر ، فليس هناك أن يكون أي بلد بمنأى منه . لذا فإن رفض تزويد مرتكبي أعمال الإرهاب بالمرافق و بالأدوات التي يستخدمونها هو في صالح الجميع .

ومنذ عام ١٩٦٩ ، تم إعداد ست اتفاقيات محددة تتعلق بالإرهاب الدولي ؛ وهذه الاتفاقيات حدّت ، على الأقل ، من النشاط الإرهابي في بعض المجالات . وقد حثت منظمة الطيران المدني الدولي الدول الأعضاء فيها على الإسراع بالبحوث المتعلقة بوسائل اكتشاف المتفجرات وبمعدات الأمن . ويكمّل أعمال منظمة الطيران المدني الدولي قرار مجلس الأمن ٦٣٥ (١٩٨٩) ، الذي يدعو جميع الدول إلى أن تتقاسم نتائج تلك البحوث وأن تتعاون بغية القيام بوضع نظام دولي لوضع علامات على المتفجرات اللدائنية أو الصفحية بغرض كشفها . ومن شأن هذا النظام أن يسهم إسهاماً كبيراً في حماية الطيران المدني والأهداف المحتملة الأخرى . وعليه فإن هذه مشكلة ستحتاج الأمم المتحدة إلى إبقائها قيد الاستعراض المستمر إلى أن يتم في النهاية وقف الآثار التي تترتب على العنف السياسي في المجال الدولي .

سابعاً

إن العمل على تعزيز وتشجيع احترام حقوق الإنسان ليس فحسب موضع اهتمام دولي مشروع بل إنه أيضاً أحد المقاصد والمبادىء الأساسية للأمم المتحدة كما أعلنها ميثاقها . وهذا المقصد ، كأي مقصد آخر ، يتطلب سعياً دائباً لا تحرفه اعتبارات الاستعجال القصير الأجل . وهو كأي مبدأ آخر ، تضعف الثقة فيه إذا كان التذرع به انتقائياً .

وبموجب الشرعة الدولية لحقوق الإنسان ، التي تتألف من الإعلان العالمي والعهدين الدوليين القائمين على أساسه ، قبل المجتمع الدولي كالتزام دائم حماية حقوق الإنسان . وقد اعتمد ، تحت رعاية الأمم المتحدة ، عدد من الصكوك القانونية التي تعرّف حقوق الإنسان في سياقات مختلفة . وفي كانون الأول/ديسمبر الماضي ، أضيفت إلى هذه المجموعة «مجموعة المبادىء المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن» (قرار الجمعية العامة ١٧٣/٤٣ ، المرفق) . وسوف تنظر الجمعية العامة هذه السنة في مشروعي صكين هامين هما : بروتوكول اختياري لإلغاء عقوبة الإعدام ومشروع اتفاقية بشأن حقوق الطفل . وقد حظيت المسألة المتعلقة بكيفية ضمان حقوق الطفل ، الذي تعتبره جميع المجتمعات والحضارات أثمن موارد البشرية وكذلك أكثرها ضعفاً ، بقدر كبير من الفكر والجهد على مدى السنوات الأخيرة . وهذا الاهتمام المشترك ينعكس في مشروع الاتفاقية .

وكان وضع هذا المتن العظيم من القانون الدولي واحداً من أكبر إنجازات الأمم المتحدة لإرساء الأساس لثقافة عالمية لحقوق الإنسان ، تتجاوز حدود الاختلافات القائمة بين الأمم بحكم التقاليد الموروثة ، ونظم الفكر أو العقيدة ، والتوجهات العالمية ، ومستويات التنمية الاجتماعية والاقتصادية . ولكن الاهتمام لم يقتصر على وضع القواعد أو كان نظرياً فحسب ؛ فقد اتخذ شكلاً عملياً إذ بذلت الجهود لتأمين التقيد بالالتزامات المقبولة عموماً في علاج حالات بذاتها عرضت على الأمم المتحدة . ويتم ذلك بدراسة الانتهاكات المزعومة ، وبأن تتناولها لجنة حقوق الإنسان ومختلف اللجان الفرعية بالنقاش العام وتصدر بشأنها الأحكام ، وعن طريق المخاطبات السرية التي يوجهها الأمين العام في قضايا معينة . وفضلاً عن ذلك ، فقد أنشئت بموجب مجموعة من الصكوك القانونية آليات لرصد مراعاة حقوق الإنسان . وتمنح الأولوية حالياً لتعزيز الهياكل الأساسية الوطنية لمراعاة حقوق الإنسان وذلك بتوفير الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية . ونظراً لأن الارتقاء بوعي الأفراد هو العامل الرئيسي لضمان حماية حقوق الإنسان ، تقوم الأمم المتحدة ، في حدود الوسائل المتاحة لها ، بشن حملة إعلامية عالمية تعنى بحقوق الإنسان .

ورغم هذا الجهد في سبيل الوفاء بواحد من الشروط الرئيسية لإقامة نظام عدل دولي ، فإننا لا نزال نواجه واقعاً قاتماً . فما من شيء تم إنجازه بقادر على تخفيف العبء الواقع على الضمير الإنساني بفعل انتهاكات حقوق الإنسان المتكررة ، الجسيمة في بعض الأحيان ، التي ترتكب في مختلف أنحاء العالم . ولا يزال نظام التمييز العنصري بمؤسساته في جنوب افريقيا مثالاً صارخاً على ذلك إلى أقصى الحدود ؛ كما أن سجل الأحداث في مناطق أخرى محزن للغاية ، إذ يحفل بحالات سوء المعاملة الشديد للجماعات الإثنية ، وبالتعذيب المنتظم ، وقتل المتظاهرين العزّل ، واختفاء الأفراد ، والاعتقال والإعدام بدون محاكمة . ولم تخفف السنة قيد الاستعراض إلا بالكاد من حدة هذا الواقع .

وهذه الأفعال لا تثير فقط السخط المعنوي ، إذ تؤدي أيضاً إلى عواقب سياسية تضر بمصلحة السلم في الأجل الطويل . وإذا كان للتجربة الراهنة أن تتجلى عن شيء ، فإنها تتجلى عن حقيقة ألا وهي أن استقرار المجتمع الوطني والدولي لا يمكن أن يقوم إلا بضمان حقوق الإنسان . إن قضايا حقوق الإنسان هي التي تضفي معاني وظلالاً عميقة على العلاقات السياسية والاجتماعية داخل الأمم وفيما بينها . وبطبيعة الحال ، فالحكومات لها الحق ـ بل وعليها الالتزام ـ أن تحافظ على النظام المدني ، وتستخدم حداً مناسباً من القوة في أقاليمها لمواجهة الإرهاب وغيره من أشكال العنف . ولكن من الواضح بصورة متزايدة أنه ما من حكومة يمكنها أن تتوقع استثناءً من الكشف والنقد على الصعيد الدولي إذا ما استخفت بحقوق الإنسان وهي تسعى إلى القضاء على الشقاق السياسي أو الاضطراب الإثني . وإذا أمكن في الأجل القصير إغفال ما يترتب على ذلك من أضرار بالثقة الذاتية لشعبها وبهيبتها الدولية ، فإن هذا الضرر لن يكون هيناً على المدى الطويل .

ولا بد لي أن أشيد هنا بالجهود التي تبذلها المنظمات غير الحكومية والأفراد المعنيون في جميع أنحاء العالم ممن يناصرون قضية حقوق الإنسان . ومن المؤكد أن بذل جهود مخلصة لا تشوبها اعتبارات سياسية خارجية سيحقق نتائج نافعة .

لقد قامت الأمم المتحدة بالكثير من أجل إبراز الترابط القائم بين السلم والعدل والحرية وحقوق الإنسان . لكن الحكومات هي التي يجب عليها إعمال هذا الترابط في قوانينها وإجراءاتها القانونية . ومطلوب منها أن تتحلى ببُعد النظر لكي تساعد على جعل ما يصبو إليه الإنسان من ظروف عامّة للحياة المتحضرة ، حقيقة واقعة .

ثامناً

يتضح من الحالة الراهنة للمسائل المتصلة بالنزاعات الإقليمية والحد من الأسلحة أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به إذا أريد للعالم أن يخطو نحو أوضاع يسودها السلم الدائم . وفضلاً عن هذه المسائل المحددة ، فإن التغير الملحوظ في مواقع كثيرة على الصورة السياسية يحتمل له أن يطرح تحديات تختلف عن تلك التي سبقت مواجهتها . وسيقتضي الأمر الاستجابة لهذه التحديات ليس فقط عن طريق الدبلوماسية ولكن أيضاً من خلال مواقف الحكومات على نحو من شأنه تقليل الخلاف وتجنب الإخلال بالسلم .

ومرونة العلاقات الدولية في الوقت الحاضر ، في تباين جلي مع ما كان في الماضي القريب من جمود ، أمر يستدعي بذل عناية أكبر في التعامل مع الحالات التي قد تنشأ من وقت لآخر . ففي المقام الأول ، لا يمكن أن يعتبر أي تغيير إلى الأفضل في المناخ السياسي العالمي أمراً لا رجعة فيه ؛ وإغفال العنصر الانتقالي في التغيير يقودنا إلى حالة من الرضا الزائد عن النفس . وثانياً ، فإن التحول عن المواقف المترسخة لا يشكل

في حد ذاته ضماناً بألا تنشأ قضايا معقدة يتطلب حلها براعة ونبلاً . وثالثا ، يبدو أننا قد وصلنا إلى منعطف في تطور الحياة الدولية يمكن أن تؤدي فيه الاتصالات الشخصية ويسر التخاطب بين قادة الأمم دوراً أكبر مما هو ممكن في المراحل التي تسير وفق نمط محدد .

وفضلاً عن هذا الجانب من الشؤون العالمية الذي يؤثر على الدبلوماسية ، ولاسيما دبلوماسية الدول الأكثر نفوذاً ، ثمة قلق في قطاعات كبيرة من المجتمع العالمي ـ ولا يمكن لأي سياسة على الصعيد الوطني أو الدولي أن تكون عملية وذات معنى إذا استندت إلى تشخيص خاطىء لأسباب القلق المختلفة . وبغض النظر عن الشكل الذي يتخذه الاضطراب ، سواء تمثل في تأكيد الهويات الإثنية أو المطالبة بنصيب أفضل من الناحية السياسية أو الاقتصادية ، أو حتى إذا أدى إلى حالات من الجيشان داخل الدول ، لابد من مطلبين أساسيين يعلوان غيرهما : وجوب الحفاظ على استقرار العلاقات الدولية إلى أقصى حد ممكن ، ووجوب المحافظة على المعايير العالمية لاحترام حقوق الإنسان .

وفي هذه المرحلة الحرجة ، فإن مبدأ عدم تدخل الدول في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، وهو مبدأ إلزامي ، يكتسب أهمية إضافية . والتوسل الكامل بالحكمة وضبط النفس أمر ضروري للحيلولة دون أن تصبح حالات الاضطرام الداخلي في أي دولة سبباً للصراعات الدولية . ولا يمكن لأي دولة ، بطبيعة الحال ، أن تعزل نفسها تماماً عن تيارات المعلومات والرأي التي تتدفق في العالم . إلا أنه لابد لكل مجتمع قومي أن يتوصل في نهاية المطاف إلى حد التوازن الخاص به وفقاً لما ينفرد به من قدرات . ولما كانت الحياة الوطنية نسيجاً من الذكريات والأحاسيس والأماني والقيم الثقافية ، فإن أي ضغوط خارجية قوية لتشكيلها على نحو معين لا يمكن أن يرجى منها خير على المدى الطويل . وغالباً ما ينشأ عن هذه الضغوط رد فعل يختلف عن الرد المرغوب فيه . وإنني أدرك تعذر وضع صيغة دقيقة في هذا الصدد قوامها القانون أو الأخلاقيات الدولية ، وذلك لأن التحديد في هذه المسائل قد يكون خداعاً . بيد أن المبادىء الواردة في الميثاق توفر بالفعل التوجيه اللازم .

وإذا كانت أوقات التأزم في الماضي قد اقتضت من جميع الأطراف التحلي بالحكمة السياسية والحذر ، وأدى هذان العاملان بالفعل إلى تجنب اتساع الصراع ، فإن أنواع الحالات التي يمكن أن تنشأ في المستقبل ستستدعي زيادة التوسل بالحنكة السياسية . ولما كان التحكم في العدد الهائل من القوى التي تشكل المستقبل يستعصى أكثر على الحكومات إذا عملت وحدها ، فسيتعين على الدول أن تتعاون بصورة متزايدة بعضها مع بعض وأن تعتمد ممارسات وسياسات من أجل تطوير وترسيخ حكم القانون . ولا ريب في أنه لا يمكن التغلب على العنف المتفشي الذي يطبع بصماته في الوقت الحالي على أجزاء كبيرة من العالم وخطر الإرهاب الذي لا مأمن لأمة منه ، باللجوء إلى أساليب تتنافى مع القانون الدولي .

إن اللحظة التاريخية التي بلغناها زاخرة بالفرص . فإذا اغتنمناها بعقل متفتح ودون أي قصد لاستغلال الصعوبات التي يواجهها بلد أو آخر ، فإنها يمكن أن تقودنا إلى مرحلة مثمرة في العلاقات الدولية لا يمكن تصورها بالمعايير التقليدية . وبالمنطق ذاته ، فإنه إذا أسيء استخدامها ، فإن السلوكيات الطيبة نفسها لن تستمر إذا ما أنزلقت المجتمعات الأضعف في العالم إلى حالة من الفوضى .

تاسعاً

لاشك في أن احتمالات الحرب أو السلم ، على الصعيد الإقليمي أو العالمي ، ستكون دائماً الشغل الشاغل للمجتمع الدولي . غير أن حالة الاقتصاد العالمي والإمكانات التي تتيحها للتنمية المستمرة وللتقدم الاجتماعي في أجزاء العالم المحرومة لها أيضاً آثار سياسية هامة . وهذا ينطبق أيضاً ، بشكل متزايد ، على بعض المسائل الاجتماعية .

وإني أود أن أرى الأمم المتحدة تقوم ، كما هو متوخى في الميثاق ، بدور أساسي في تعزيز التقدم الاجتماعي وتحسين مستويات المعيشة للشعوب في جميع أنحاء العالم . وهذا الدور له أهمية بالغة في الحالة التي نواجهها الآن . وهناك فرصة لأن تضفي على المجالين الاقتصادي والاجتماعي نفس روح التعاون التي ظهرت مؤخراً في الميدان السياسي . وحقيقة الأمر أن التقدم الذي أحرزناه في المناخ السياسي العالمي يمكن أن يكون هشاً إذا ظل المناخ الاقتصادي سيئاً بالنسبة لغالبية سكان العالم .

وخلال السنة الماضية كان هناك تحسن واضح في الظروف الاقتصادية العالمية مع حدوث نمو كبير في الناتج العالمي ، وبصفة خاصة في التجارة الدولية . غير أن نمو الاقتصاد العالمي لم يكن متساويا : فبعض المناطق تمتعت برخاء مستمر في حين أن مناطق أخرى قد ابتليت دائماً بالكساد والفوضى الاقتصادية . وإذا افترضنا أن أنماط النمو غير المتوازن الحالية ترجع في جميع الحالات إلى اختلافات متأصلة في الإمكانات الأساسية أو إلى سياسات غير سليمة فذلك يكون افتراضاً غير دقيق وسطحياً . كما أنه لا ينبغي لنا أن نتوقع أن تصحح هذه الاختلالات المستمرة نفسها تلقائياً .

ولا أزال أشعر بالقلق العميق إزاء بعض جوانب الحالة الاقتصادية الراهنة ، وخاصة بالنسبة لاتساع الفجوة الاقتصادية والتكنولوجية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو . فحالة البلدان النامية تزداد سوءا نتيجة لاستمرار التحويل الصافي للموارد إلى البلدان المتقدمة النمو . وفي أجزاء كثيرة من العالم النامي ، وخاصة في افريقيا وأمريكا اللاتينية ، لا تزال غالبية الاقتصادات في حالة ركود ، إن لم تكن آخذة في التدهور ، في حين أن القضية الأساسية في العالم الصناعي هي الحاجة إلى أن يكون النمو غير مصحوب بالتضخم .

ولا تزال الديون عائقاً رئيسياً في طريق استئناف النمو في الكثير من البلدان النامية . وواضح أنه يجب الآن التوصل بسرعة إلى فهم عام لإيجاد حل لمشكلة المديونية الخارجية للبلدان النامية وذلك في إطار نمو هذه البلدان وتنميتها . وهناك حاجة ملحة إلى استعراض وتعزيز استراتيجية الديون الحالية . وفي حين أن التفكير الجديد الذي انبثق في الدوائر الرسمية فيما يتعلق بالديون هو تطور جدير بالترحيب فإن الحاجة تدعو إلى اتباع نهج عريض يتضمن خفض الديون خفضاً كبيراً . وينبغي بذل كل جهد ممكن لتكون التدابير المتخذة كافية وفي وقتها المناسب . ومن الممكن أن يؤدي عدم التوصل إلى حل عادل

ومنصف في المستقبل القريب لأزمة الديون إلى انهيار الهياكل الاجتماعية والاقتصادية في العديد من البلدان النامية .

ومن الأمور المشجعة أن البلدان الصناعية الرئيسية قد التزمت بتحقيق تقدم كبير في جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف كي تستكمل هذه الجولة بحلول نهاية عام ١٩٩٠ . ويجب أن تؤدي هذه المفاوضات التجارية إلى فوائد جمّة وإلى معالجة المشكلات التي تعاني منها البلدان النامية . ويتعين أيضاً تحقيق تقدم حقيقي بالنسبة لتخفيف الصعوبات التي تواجه البلدان النامية المعتمدة على تصدير السلع الأساسية .

ولقد قمت خلال السنة الماضية بزيارة عدد كبير من البلدان النامية وأعجبت إعجاباً شديداً بالجهود الشاقة التي تبذلها هذه البلدان من أجل رفاه شعوبها على الرغم من الصعاب الهائلة التي تواجهها في كثير من الأحيان . غير أن الظروف الاقتصادية الخارجية تزيد من وطأة الصعوبات التي تواجهها هذه البلدان في عملية التكيف . وفي اعتقادي أنه يلزم الآن استئناف الحوار على نطاق واسع بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب بشأن إقامة تعاون اقتصادي دولي يأخذ تماماً في الاعتبار آراء جميع البلدان . ومن الممكن أن تتيح الدورة الاستثنائية التي تقرر أن تعقدها الجمعية العامة في أوائل العام القادم فرصة ممتازة لاستئناف هذا الحوار . وإني لعلى ثقة من أن هذه الدورة والعملية التحضيرية للاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع ستعطيان زخماً جديداً للفكر والعمل المتعلقين بالتعاون الدولي من أجل التنمية .

والمناقشات مستمرة من أجل إعادة تشكيل الجهاز الحكومي الدولي في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي بما في ذلك تنشيط المجلس الاقتصادي والاجتماعي . فعلى الرغم من أن المجلس قد حقق تقدماً بالنسبة لتعزيز فعاليته فإن المطلوب ، قبل كل شيء ، في هذه المرحلة الحاسمة هو زيادة التزام الدول الأعضاء بالاستفادة من المنظمة ودعم أنشطتها الاقتصادية والاجتماعية . وبهذا وحده يمكن استغلال كامل إمكانات الأمم المتحدة في هذا المجال .

عاشراً

في المرحلة الحالية من تطور المجتمع العالمي ، أدى تأثير التكنولوجيا إلى إحداث تغييرات جذرية في طرق ووسائل الإنتاج والاتصالات ؛ كما أدى ، في مجال الصحة ، إلى التقدم بخطوات سريعة في سبيل زيادة متوسط العمر المتوقع وتقليل الأمراض . وهذا يمثل تقدماً بشرياً حقيقياً من نواح عديدة . غير أنه من باب المفارقة أن بعض العمليات تؤدي ، في المرحلة نفسها ، إلى خلق أزمة للحضارة . وهنا أشير على وجه الخصوص إلى تدهور البيئة الطبيعية والانفجار السكاني في العالم وظهور مجموعة من الاتجاهات الاجتماعية التي تنخر باستمرار في بنية المجتمع .

إن الأمم المتحدة أحست بقدوم الأزمة البيئية سنوات قبل أن تصبح هذه الظاهرة موضوعاً للمناقشة العامة وعنصراً في سياسة كل بلد . وقد سعى مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية الذي عقد في ستكهولم في عام ١٩٧٢ إلى معالجة المسألة معالجة شاملة . والآن ، مع عدم إمكان الاستمرار في إغفال احتمالات حدوث تغيرات خطيرة في المناخ ، فإن العلامات اليومية التي تدل على أن كوكب الأرض قد أصبح معتلاً ومنهكاً تثير قلق العالم .

وفي الوقت الحالي ، يمكن إدراك وجود اتجاهين في مسألة معالجة ما يعاني منه الكوكب . وفي حين أن أحد الاتجاهين يدعو إلى الاطمئنان ، قد يكون الاتجاه الآخر مصدراً للقلق .

والاتجاه الإيجابي ينبع من تزايد الإقرار في جميع البلدان ، من البلدان الصناعية الأكثر تقدماً إلى أقل البلدان نمواً ، بخطورة المشكلة وبوجود حاجة ملحة إلى معالجتها بطريقة عملية . وهذا الاتجاه برز من خلال الإعلانات التي صدرت والمبادرات التي أعلنت على أعلى مستوى من قبل زعماء العالم . وهو يمثل خطوة إلى الأمام تستحق كثيراً من الترحيب وقد يعني إلى حد كبير مولد نوع جديد من الولاء ، وهو الشعور بالوطنية تجاه كوكب الأرض ، بحيث ينظر إلى هذا الكوكب والجو المحيط به كموضع للحماية لا كهدف للعدوان والسلب .

غير أن سبب القلق هو أن الحكومات قد تتبع أساليب انفرادية تؤدي إلى حدوث تداخل وازدواج وهدر للموارد . فمشكلة البيئة هي مشكلة فريدة من نواح كثيرة ، وبغض النظر عن الاتفاق على خطورتها فإن البلدان المختلفة قد تختلف نظرتها إلى آثار هذه المشكلة وتكون لها ، بالتالي ، أولويات مختلفة . وهذا يبرز الحاجة إلى أن تكون هناك استجابة موحدة وإلى إقامة أشكال التعاون الدولي التي من الواضح أن الوضع يتطلبها بشدة .

والأزمة البيئية تتجلى في أشكال كثيرة تتراوح بين نفاد طبقة الأوزون وظاهرة الاحتباس الحراري وارتفاع درجة حرارة العالم والتصحر وتدهور حالة التربة وتناقص التنوع البيولوجي للأرض ، من ناحية ، ومسألة نقل النفايات الخطرة ، وهي مسألة مثيرة للغيظ ، من ناحية أخرى .

ومنذ أن ظهرت الأزمة ، اتخذت الأمم المتحدة عدداً من الخطوات للتنبيه إلى حجم المشكلة ولإيجاد وسائل للحد من تدهور الموارد الطبيعية لكوكبنا . وقد أورد بروتوكول مونتريال لعام ١٩٨٧ للمواد التي تستنفد طبقة الأوزون ، الذي دخل حيز النفاذ في العام الحالي ، الإجراءات اللازمة لمعالجة مشكلة استنفاد الأوزون . واعتمدت في آذار/مارس ١٩٨٩ اتفاقية بازل لمكافحة انتقال النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود . ويقوم فريق مشترك بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية بدراسة سرعة وطبيعة تغير المناخ وما يرجح أن يتمخض عنه من أثر بيئي واقتصادي ، وسيقدم الفريق تقريراً إلى مؤتمر المناخ العالمي الثاني في عام ١٩٩٠ . وشرعت الأمم المتحدة في إجراء دراسة رئيسية ، ستعالج العديد من المسائل البيئية الرئيسية ، بما في ذلك صلتها بالتنمية . وعلاوة على ذلك تعمل وكالات الأمم المتحدة بقوة الآن من أجل إدماج حماية البيئة والموارد الطبيعية في برامج التنمية .

ومع ذلك ، لا يزال يتعين الاضطلاع بالكثير . فلا محيد عن أن تضع الدول الأعضاء خططاً منسقة لاتخاذ إجراءات دولية تخفف من حدة الأزمة وتحلها تدريجياً . وتتقاسم جميع البلدان ، بالطبع ، المسؤولية عن ذلك ؛ إلا أن على البلدان الصناعية التزاماً خاصاً بوقف وتقليل الأضرار

التي تلحق بالبيئة العالمية ، ومساعدة البلدان النامية في تحقيق تنمية سليمة بيئياً وقابلة للإدامة . كما يلزم معالجة مسألة البيئة في مجموعها ووضع قواعد واضحة ومنصفة للسلوك البيئي للدول في إطار القانون الدولي .

ومن شأن عقد المؤتمر الدولي المقترح المعني بالبيئة والتنمية في عام ١٩٩٢ ، أي بعد ٢٠ عاماً من مؤتمر ستكهولم ، أن يتيح الفرصة للخروج باستجابة عالمية من أجل حماية كوكبنا لصالح الأجيال المقبلة . وتسنح هنا فرصة لإعادة تحديد العلاقة بين الإنسان والطبيعة ومن ثم ولوج حضارتنا في منعطف جديد .

حادي عشر

تترتب على المعدل الحالي للزيادة في سكان العالم آثار تثير أشد القلق بالنسبة لتحقيق تنمية قابلة للإدامة وإحراز تقدم اجتماعي ، لاسيما في البلدان التي ما زالت تسجل فيها زيادات كبيرة . ويصاحب انفجار النمو السكاني سرعة زيادة التحول الحضري في البلدان النامية ، مما يفرض مطالب شديدة على قدرتها على توفير العمالة والإسكان والهياكل الأساسية والخدمات المتصلة بذلك . ومن نتائج ذلك التزايد بمعدل مزعج في أعداد الناس الذين يعيشون في فقر مدقع ، دون ما يكفي من الأغذية أو المأوى .

ويتسم الاضطلاع بجهود دولية ، بما في ذلك الاستراتيجية العالمية للمأوى حتى عام ٢٠٠٠ ، التي اعتمدتها الجمعية العامة في قرارها ١٨١/٤٣ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، بأهمية حاسمة لتلبية التحدي الذي تشكله معدلات النمو الحالية للسكان والعوز الذي قضي على الناس بالعيش فيه . وفي الوقت الذي طرأت فيه زيادة ضخمة على مجموع ثروات العالم ، ما زال جوع وتشرد الملايين يمثل سبة في جبين الحضارة .

ثاني عشر

تسارعت كثيراً في جميع أنحاء العالم خطى التغيير الاجتماعي بحيث أدت الضغوط التي يفرضها ذلك على الأفراد والمؤسسات الاجتماعية الأساسية إلى الحد بشدة من فعالية الهيئات المختصة بحفظ النظام المدني . وكان من شأن تواتر حوادث الخروج على القانون أن ساد شعور بالخوف وخيم ، بالنسبة للفرد ، إحساس بعدم الأمن . ويؤثر هذا الجيل الجديد من المشاكل على نمو وصون المؤسسات المدنية وعملية التنمية بصورة عامة . وعلاوة على ذلك ، وحيث إن هذه المشاكل تتخطى بسهولة حدود الدول ، فهي تؤثر على استقرار العلاقات الدولية أيضاً .

وبناء على ذلك ، لم يعد بالوسع استبعاد تدويل بعض المسائل الاجتماعية الرئيسية . ويتزايد الإحساس بأن الأزمة الاجتماعية تؤثر على جميع البلدان ، ولو بدرجات متباينة ، وأنه لا يوجد من بينها بلد يستطيع أن يعتبر نفسه محصناً ضد هذا الخطر . وبناء عليه ، فبالإضافة إلى الأهمية الجوهرية للاشتراك معاً في استنباط وتنفيذ الاستراتيجيات للحد من هذه المصادر الجديدة للاضطراب والصراع المحتمل ، ولإزالتها تدريجياً ، يلزم أيضاً أن ندرك أن جذورها العميقة تكمن في ظروف الاختلال بين عناصر المجتمع المختلفة .

وقامت الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة بدور حفاز في اعتماد مجموعة كاملة من خطط العمل والمبادىء التوجيهية المتفق عليها دولياً التي توفر في الواقع عناصر استراتيجية اجتماعية عالمية . وهي تضم مبادىء توجيهية لسياسات وبرامج إنمائية للرفاه الاجتماعي ، والاستراتيجيات التي اعتمدت في نيروبي للنهوض بالمرأة ، ووثائق عالمية في ميدان الشباب والمعوقين والشيخوخة ، ونتائج المؤتمر الدولي المعني بإساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها ، فضلاً عن توصيات مؤتمرات الأمم المتحدة لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين . وهكذا أصبح هناك رهن تصرفنا مجموعة من المبادىء والمعايير ، جنباً إلى جنب مع مبادىء توجيهية تنفيذية .

لقد بلغت إساءة استعمال المخدرات ، وحالات الإصابة بمتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز/السيدا) ، والجرائم الدولية ، أبعاداً تستلزم خلق إحساس جديد بمسيس الحاجة لمعالجتها . ويكتسي كل منها طابعاً ليس لأعتى الدول قبل على حلها بنفسها ، وبناء على ذلك يؤكد كل منها الحاجة إلى أن تتخذ الدول إجراءات متضافرة بشأنها .

ومن المسلم به الآن أن استعمال المخدرات والاتجار بها بصورة غير مشروعة وباء اجتماعي تُعنى به البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء . وعلى الرغم من تكثيف الجهود المبذولة لمكافحة ويلاته في السنوات الأخيرة ، تشير التقديرات إلى أن القيمة النقدية للمخدرات التي يتم الاتجار بها قد تجاوز مؤخراً القيمة النقدية للتجارة الدولية في النفط وأصبحت تأتي في المرتبة الثانية بعد تجارة الأسلحة فقط . ولعل مما يظهر الإنسان أن يرى البشر يتمرغون هكذا في أوحال تجارة الانحطاط والموت .

إن حجم البؤس الذي ينجم عن إدمان المخدرات شيء يعجز عنه الوصف . وعلاوة على ذلك ، فمن شأن الأرباح الجمة التي استمدت من إنتاجها والاتجار بها بصورة غير مشروعة ، أن أدت مباشرة ، في عدد من البلدان ، إلى جعل قطاعات من الاقتصادات المحلية تعتمد على هذه التجارة ومن ثم خلقت جحافل تناصر بشدة استمرارها . وفي بعض الحالات ، يجري النيل من الهياكل الإدارية والقضائية إلى درجة تعرض الاستقرار السياسي للخطر . وغالباً ما تستخدم الأنظمة المالية والمؤسسات المصرفية لإخفاء حقيقة المبالغ الضخمة التي يتم الحصول عليها عن طريق تجارة المخدرات ؛ وفي عدد من البلدان النامية ، تؤدي أرباحها إلى توسيع نطاق الاقتصادات السرية . وأبلغ أيضاً عن حالات تم فيها التعاون بين إرهابيين ومن يشتركون في الاتجار بالمخدرات لتخريب السلم المدني . بل إن حكومة دولة عضو تجابه حالة مروعة : إذ شرع اتحاد لتجار المخدرات علانية في صراع مسلح معها ، وسعى عن طريق الاغتيالات وغيرها من الأعمال الإرهابية ، إلى تخويف الهيئة السياسية بأسرها .

ومن المسلم به الآن بصورة عامة أنه ينبغي تقليل المعروض من المخدرات والطلب عليها وينبغي اتخاذ إجراءات لقطع الصلة بين المستهلكين والمنتجين . وقد اتخذت خطوة كبيرة في هذا الاتجاه في شهر

كانـون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ وذلك باعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية . وتتحمل الحكومات المعنية ، بالطبع ، المسؤولية عن ممارسة السلطات الواسعة التي تخولها الاتفاقية لها وعن كفالة تنفيذها تنفيذاً تاماً . بيد أنه لا غنى عن التفاهم والتنسيق على الصعيد الدولي ، مع زيادة الموارد ، في سبيل السيطرة على هذه المشكلة .

ويعمل صندوق الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى ومنظمات متعددة الأطراف لحصر نطاق زراعة المحاصيل المنتجة للمخدرات ووقف تجارة المخدرات وذلك عن طريق الاضطلاع ببرامج مناسبة وتقديم المساعدة الفنية واتخاذ تدابير اجتماعية على صعيد المجتمع المحلي بصورة رئيسية . وإذا ارتئي اتخاذ إجراءات حاسمة لحل مشكلة المخدرات ، فمن الجوهري توفير الدعم الدولي حينما وحيثما يطلب . وبناء على ذلك ، أناشد جميع الدول الأعضاء أن تنضم إلى الاتفاقية وأن تسهم بسخاء في صندوق الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات .

ومن المشاكل الاجتماعية المفجعة والمتصلة بذلك سرعة تفشي متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز/السيدا) ، مع اتجاهها الواضح إلى التصاعد في جميع المناطق . وتنبري منظمة الصحة العالمية لقيادة الجهود العالمية المبذولة فيما يتعلق بمتلازمة الإيدز وذلك بالتعاون مع الهيئات الحكومية الدولية وغيرها من الهيئات . وتقوم منظمة الصحة العالمية برصد وتقييم برامج متلازمة الإيدز الوطنية ، فيما يزيد عن ١٥٠ بلداً ، وذلك بالتنسيق مع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة في معالجة المسائل العملية التي ينطوي عليها ذلك .

ويجب أيضاً التطرق إلى الجوانب الاجتماعية ـ الاقتصادية والإنسانية لتفشي وباء الإيدز . واستجابة لقرار الجمعية العامة ١٥/٤٣ المؤرخ في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨ ، التمست كفالة اتباع نهج منسق على نطاق المنـظومـة وذلـك من خلال إنشاء فريق الأمم المتحدة الاستشـاري المشـترك بين الوكالات المعني بمتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز/السيدا) وتم إنشاء جهات تنسيق في جميع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة .

كما أصبح ارتفاع معدل الجريمة ، لاسيما في أشكالها عبر الوطنية والمنظمة ، يمثل تهديداً للمجتمع العالمي بأسره . ولا يمكن التغلب على هذا الخطر دون التعاون التام على صعيد متعدد الأطراف . ويلزم أن تقوم الحكومات بتنسيق السياسات ذات الصلة والإجراءات القضائية وأن تتعاون في إنفاذ القانون . ويجري الاضطلاع بالأعمال التحضيرية لعقد مؤتمر للأمم المتحدة لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين في العام القادم . وفي متناول القدرات المشتركة لدى الحكومات كفالة ألا يستخدم أي ركن من أركان المعمورة كملاذ لمرتكبي جريمة دولية ولا أن يتيح لهم أي تهاون في التيقظ الإفلات من العقوبة الذي استفادوا منه حتى الآن .

وعلى الرغم من أن القلق يسود جميع أنحاء العالم بشأن استخدام المخدرات وتواتر الجرائم ، لاسيما في جوانبها الدولية ، ثمة عوامل إضافية تؤدي إلى اضطرابات اجتماعية كبرى في العديد من البلدان النامية . فالهجرات الجماعية بسبب الجوع والكوارث الطبيعية والاصطناعية تنم عن الكرب الذي يعيش فيه البشر . ولن يتوازن نشدان إحلال السكينة في العالم ما لم تتم معالجة مشكلة نزوح أعداد لا تعد ولا تحصى من البشر ، وذلك بما تستحقه هذه المشكلة من اهتمام عاجل .

ثالث عشـر

مازالت ضخامة عدد اللاجئين والمشردين في أنحاء العالم تمثل تعقيباً قاتماً على ما آلت إليه الأمور اليوم . ففي حين تحققت عدة أوجه هامة من التقدم في معالجة وحسم مشاكل اللاجئين وملتمسي اللجوء والفئات الإنسانية ذات الصلة ، فإن التطورات الأخرى لا تفتأ تفرض تحديات جديدة صعبة . وسعياً إلى التصدي لهذه التحديات ، تأخذ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بزمام الأمر بالعمل على نحو وثيق مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأغذية العالمي ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث ، من أجل ضمان توفر استجابة منسقة في الوقت المناسب .

ويمثل الأفغان أكبر جماعة بمفردها من اللاجئين في العالم ، وما زال يتعين إعادتهم إلى الوطن على نطاق واسع . وعلى مدى السنة الماضية شهدت افريقيا إلى حد كبير عودة إلى الوطن من هذا القبيل ، حيث عاد إلى دياره عدد كبير من اللاجئين من عدة بلدان . وتشرف مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الوقت الراهن على العودة المنظمة لعدة آلاف من اللاجئين الناميبيين . ومن المزمع أيضاً تقديم المساعدة لإعادة اللاجئين إلى أوطانهم في جنوب شرقي آسيا وأمريكا الوسطى .

وقد تزايد عدد الدول التي انضمت إلى الصكوك الدولية والإقليمية الرئيسية المتعلقة باللاجئين . بيد أن هذا التعزيز الإضافي لشرعية القانون الإنساني الدولي الخاص باللاجئين قابلته زيادة فيما اتخذته دول من تدابير انفرادية لم تؤد فحسب إلى تفاقم المحنة التي ألمت بملتمسي اللجـوء واللاجئين ، بل إنها تشكل كذلك تهديداً للنظام المؤسسي الإنساني المتمثل في اللجوء .

ويساورني قلق شديد إزاء تعقد حالات الطوارىء التي نشأت في افريقيا نتيجة للمنازعات الأهلية الضارية التي ازدادت سوءا في أحيان كثيرة بفعل عوامل أخرى . فهذه الحالات تتجاوز عموماً ما يتوفر لدى أي وكالة أو مؤسسة بمفردها في منظومة الأمم المتحدة من مقدرة على الاستجابة ، وتتطلب اتخاذ إجراءات منسقة من جانب عدد من هذه الكيانات . كما أن حالات الطوارىء المعقدة تؤدي إلى نزوح داخلي على نطاق واسع بالإضافة إلى هجرة السكان إلى بلدان تدخل هي نفسها ، في حالات كثيرة ، في عداد أقل البلدان نمواً .

واستجابة للطلبات الواردة من الحكومات المتأثرة ، قمت بتنظيم بعثات مشتركة بين الوكالات في عدة مناسبات للمساعدة في تقييم نطاق الاحتياجات الإنسانية والتأهيلية اللازمة للحالات المعينة التي تواجهها تلك الحكومات . والتقارير النهائية لتلك البعثات توفر الأساس اللازم لتوجيه النداءات إلى مجتمع المانحين الدولي لتقديم المساعدة العاجلة . وكان من بين ما قمت به في العام الماضي أن وجهت نداء إلى الدول

الأعضاء كيما تقدم الدعم إلى البرامج الإنسانية والتأهيلية الطارئة لاثيوبيا وبوروندي والسنغال والسودان والصومال وموريتانيا وموزامبيق .

وفي أحيان كثيرة ، تسبب الكوارث الطبيعية خسائر بشرية وضائقة اقتصادية واجتماعية . واعترافاً بأهمية الجهود الدولية في مجال الإشعار المبكر والإغاثة في حالات الكوارث ، أعلنت الجمعية العامة التسعينات عقداً دولياً للحد من الكوارث الطبيعية . ومن المأمول أن يعمل ذلك على زيادة مقدرة المجتمع الدولي على الاستجابة لحالات العسر البشري الناجمة عن أسباب خارجة عن إرادة الإنسان .

رابع عشر

تختلف الحالة الإدارية والمالية للمنظمة اختلافاً كبيراً عنها في السنوات السابقة . ومرد ذلك إلى أثر الإصلاح الإداري وإسناد مزيد من المسؤوليات الجديدة الرئيسية بشأن صيانة السلم واستمرار الأزمة المالية .

وقد نُفِّذ إلى حد كبير برنامج الإصلاحات الإدارية الذي بدىء فيه في عام ١٩٨٦ ، استناداً إلى توصيات فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى لاستعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة . بيد أن الإصلاح الإداري هو عملية مستمرة أساساً . ومما لا شك فيه أن الإصلاحات قد جعلت الأمانة العامة أنحف بنية وأكثر كفاءة ، من نواح عديدة . فالتخفيضات في الموظفين التي يُضطلع بها منذ عام ١٩٨٦ تقترب الآن من الرقم المستهدف الموصى به وهو ١٥ في المائة . ومما يدعو للأسف ، أن قدرة الأمانة العامة على الوفاء بمهامها تتعرض بالفعل لإجهاد شديد ، في عدة مجالات . وبالنظر إلى المسؤوليات الإضافية التي أنيطت بالأمانة العامة ، فقد يقتضي الأمر تماماً الحد من التخفيضات لتقف عند المستوى الذي بلغته بالفعل . إذ أعيد تشكيل هيكل عدة مكاتب كي تفي ، بمزيد من الفعالية ، بالمطالب الجديدة ، وتكيِّف نفسها أيضاً مع القيود المستمرة المفروضة على الموارد المتاحة . كما أسفرت نظم المعلومات الإدارية والأخذ بالتكنولوجيات الجديدة عن فوائد في مجالات الخدمات الفنية والإدارية وخدمات المؤتمرات .

وعلى الرغم من هذه التغييرات ، ثمة عوامل أخرى تنتقص من صافي فائدتها المحتملة . فرغم أن فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى توقع انخفاض الطلب على خدمات المؤتمرات والوثائق نتيجة للتخفيضات والإصلاحات ، فإن نقصاً من هذا القبيل لم يتحقق . وكان قليلاً عدد الهيئات التي قررت عقد اجتماعاتها مرة كل سنتين بدلاً من عقدها سنوياً ، أو خفضت فترات انعقاد دوراتها . و نتيجة لذلك فإن جدول الاجتماعات لا يختلف كثيراً هذه السنة عن سنة ١٩٨٦ ، قبل بدء عملية الإصلاح .

كما أن تنفيذ عمليات جديدة لصيانة السلم في ١٩٨٨ - ١٩٨٩ مقابل ١٣ عملية عبر السنوات الأربعين الماضية والتخطيط لعمليات أخرى قد اقتضى استخدام الموارد البشرية والمالية للمنظمة إلى أقصى الحدود . واقتضى الطلب للحصول على خدمات إضافية من الأمانة العامة دراسة الأولويات البرنامجية من جديد في أعقاب الإصلاح . وفي هذا السياق ، أود أن أذكر أن الموظفين في مجموعهم قد استجابوا لهذا التحدي بتكرس لا يفتر لولاية المنظمة . فقد تطوع كثير من الموظفين للخدمة في مهام خارجية مدركين تماماً ما ينطوي عليه ذلك من تضحية شخصية أو مشقة بدنية . إن حماس هؤلاء الموظفين وتكرسهم لتحقيق أهداف الأمم المتحدة لشهادة حية على ازدهار التعاون الدولي والتعددية . وفي زيارة قمت بها مؤخراً لناميبيا تأثرت أعمق الأثر إذ شهدت موظفين جاءوا من عدد كبير من الدول بلغ ١٠٩ دول يعملون معاً تحت راية الأمم المتحدة وكل هدفهم هو تحقيق استقلال هذا البلد على النحو الذي رسمه مجلس الأمن .

وتتصدر الأمم المتحدة الآن الجهود الدولية في ميادين شتى . ويحتمل أن تُطلب في الأشهر القادمة عمليات إضافية ؛ وهذه ستقتضي زيادة في النفقات . وفي وقت ما فتئت المنظمة تفتقر فيه إلى الأموال يتحتم أن تحرص الحكومات على سداد التزاماتها بصورة منتظمة وفي المواعيد المقررة . بيد أن الوضع المالي الحالي غير مطمئن . ففي ٣١ آب/أغسطس تجاوزت الاشتراكات غير المسددة في الميزانية العادية ٦٨٨ مليون دولار ، منها ٣٤٧ مليون دولار مستحقة عن السنة الجارية و ٣٤١ مليون دولار عن سنوات سابقة . ويبلغ مجموع المتأخرات عن عمليات صيانة السلم ٦٦١ مليون دولار . وهكذا بلغت جميع الاشتراكات غير المسددة ١٣٤٩ مليون دولار . ولا تستطيع الأمانة العامة تلبية طلبات المساعدة بالسرعة والموارد اللازمة لحالات بعينها إلّا اعتماداً على أساس مالي متين . ولقد آن الأوان لكي تتخلص الأمم المتحدة من متاعبها المالية .

وفي هذا السياق ، يجب كذلك أن يكون معلوماً أن تزويد المنظمة بالموظفين على نحو يكفل أعلى مستويات المقدرة والكفاية والنزاهة التزام نص عليه الميثاق . وتدهور شروط العمل يجعل من الصعب بدرجة متزايدة التقيد بهذا المطلب واجتذاب الموظفين من ذوي المؤهلات اللازمة والاحتفاظ بهم . ولقد اضطلعت لجنة الخدمة المدنية الدولية باستعراض شامل لهذه الحالة وستعرض استنتاجاتها على الجمعية العامة .

وأمن الموظفين المدنيين الدوليين لا يزال أيضاً مدعاة للقلق . ونحن في أمس الحاجة إلى تمكين المنظمة من الوفاء بمسؤولياتها دون تعريض سلامة موظفيها ، وأحياناً أرواحهم ، للخطر وهم يعملون في الميدان . وإنني أحث حكومات جميع الدول الأعضاء ليس فقط على تزويدهم بما يحتاجونه من حماية وإنما أيضاً بما يستحقونه من معاملة بحكم تكرسهم لخدمة الجميع . وفي اعتقادي أن شروط العمل وأمن الموظفين أمران لهما أهمية كبيرة للمنظمة ككل .

خامس عشر

بدأ هذا التقرير بنظرة استرجاعية لمختلف مراحل العلاقات الدولية التي سبقت المرحلة التي بدأت مؤخراً جداً . وفي اعتقادي أن المواقف العامة فيما يتعلق بالسلم قد تنوعت وتطورت عبر هذه المراحل كلها ، وتستحق الطريقة التي حدث بها هذا التنوع والتطور أن تؤخذ في الاعتبار في هذا الوقت الذي ربما نشهد فيه تحولاً جديداً في الشؤون الدولية .

وفي الوقت الذي اعتُمد فيه ميثاق الأمم المتحدة ، ساد شعور ببدء صفحة جديدة في جميع أنحاء العالم . ولأول مرة في التاريخ ، لم

يعد احتمال إقصاء الحرب عن العلاقات الدولية يتراءى كطيف طوباوي . وأوقد هذا جذوة حماس لم يسبق لها مثيل .

ولكن سرعان ما تبدد هذا التفاؤل من جرّاء الشقاق الذي دبَّ بين البناة الرئيسيين لصرح المنظمة العالمية وما أعقب ذلك من الزج بجميع المسائل الرئيسية المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين في طريق مسدود . لقد أفلت العالم من الوقوع في براثن حرب عالمية أخرى ، إلّا أن ميزان الرعب بين الدولتين الكبريين الحائزتين للأسلحة النووية لم يوفر ضماناً يعول عليه ضد هذا الخطر ولا ما يبعث السكينة لدى من هم خارج نطاق توازن القوى الكبرى . ولم ينحسر مد التغني بالسلم إلّا أنه اعتملت الشكوك فيما إذا كانت الحرب خياراً غير مقبول بالمرة . وواكب سباق التسلح المستمر بلا نهاية إحساس مهول بأن هذا قضاء لا رادَّ له .

واستمر هذا الإحساس بفقدان الهدف عدة عقود . وإذ بدأت هذه الغمة تنقشع الآن ، عاد إلى النفوس الأمل القديم الذي استقبل به مولد المنظمة العالمية إلّا أنه أمل يقلل منه إحساس أقوى بحقائق الواقع . وعندما تتكون لدى الناس أفكار أفضل عن الأمم المتحدة وعندما تنجح فيما تبذله من جهود ، يُفعمون بمزيد من الأمل في إحلال السلم ؛ والعكس صحيح أيضاً . وقد أيدت ذلك جميع دلائل الرأي في جميع أنحاء العالم . وإن اتضح شيء من معالم الحالة الراهنة فهو أن أنصار الحرب والاستعدادات للحرب يتناقصون بينما أنصار السلم يتزايدون .

ويُعزى للمنظمات غير الحكومية في جميع أنحاء العالم فضل كبير في زيادة حجم وقوة أنصار السلم . وكان من شأن الأعمال التي قامت بها دون كلل في العديد من المجالات الحيوية أن أكملت ودعمت الجهود التي اضطلعت بها الأمم المتحدة .

إلّا أن التحسن الملحوظ في إدراك الجماهير لقيمة المنظمة يضاعف التزاماً عليها ـ وهو الالتزام بالحيلولة دون وقوع أزمة ثقة أخرى . وأنا على يقين من أن الأمانة العامة للمنظمة ستستجيب استجابة تامة ، إذا ما تأتّى لها الدعم اللازم من الدول الأعضاء ، لكل نداء يوجه إليها .

بيد أنه سيحسن استخدام قدراتها على أفضل وجه إذا استفادت الدول الأعضاء من المنظمة بأسرها بصورة هادفة أكثر من استفادتها منها في الماضي القريب . وقد تحسنت عملية صنع القرار بشأن المسائل السياسية تحسناً كبيراً جداً بظهور روح الجماعة فيما بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن وبالتعاون اليومي بين المجلس ككل والأمين العام . وفي حين أن هذا يلبي بلا شك شرطاً أساسياً للنجاح في العمل ، إلّا أن تغير الزمن يتطلب المزيد . ويجب أن يواكب الاتفاق فيما بين الدول العظمى تأييد أغلبية من الدول الأعضاء لذلك إذا أريد لهذا الاتفاق أن يُحدِث الأثر المنشود في الحالة العالمية .

ونحن على وشك الدخول في عقد جديد . ولا يعني هذا ، بالطبع ، الكثير في حد ذاته ، وإنما لم تقف لحظات تاريخية حقاً على أعتاب الكثير من العقود من قبل . ويمثل الحاضر لحظة من هذا القبيل . إذ تخيم على الجميع رغبة عارمة في بدء صفحة جديدة ، والتماس نهج مبتكرة لحل المشاكل القديمة . ففي مناطق شتى ، يسود الضجر بالحروب والاعتراف بأن لا طائل من ورائها . ولم تعد مواقف المنافسة العدائية تستحوذ على الرأي العام الذي كان مفتوناً بها ، لسوء الطالع ، حتى أمد غير بعيد . وبدلاً من ذلك ، فإن مكافحة أسباب الصراع ، والكفاح ضد المظالم الاقتصادية والشرور الاجتماعية وتدهور البيئة ، هي الأمور التي يجب أن تستثير كل الشجاعة والعزيمة على الكفاح . إن العقبات كثيرة أمام إحلال سلم دائم وإحراز تقدم متوازن ، وسيلزم توظيف ما لدى العالم من ملكات سياسية وفكرية ومعنوية توظيفاً كاملاً لتخطيها . والأمم المتحدة تقف على أهبة الاستعداد لتكون وسيلة أداء هذا الجهد .

خافيير بيريز دي كوييار
الأمين العام